

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٤١**

الثلاثاء، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راغوتاهالي/السيد تيرومورتي	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/735).







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/735).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد خالد عرقسوسي، الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/735، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): خلال الأشهر الـ ١٧ الماضية، كنت أبلغ المجلس أنه، بالمقارنة مع المراحل السابقة من النزاع، كان هناك هدوء نسبي في سورية عبر الخطوط الأمامية للنزاع المجمد إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد أبرزت الحوادث المستمرة والمخاطر التي تشكلها على المدنيين، فضلا عن هشاشة الحالة. وقد حثثت الجميع على العمل من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

وللأسف، شهدنا تصعيدا مؤخرا في أجزاء كثيرة من سورية. وسيقدم السيد مارتن غريفيث تفاصيل عن الحالة الإنسانية، وأرحب به ترحيبا حارا بصفته الجديدة.

أود أن أنتقل أولا إلى الحالة في الجنوب الغربي، ولا سيما في محافظة درعا، حيث شهدنا عمليات نشر كبيرة للقوات، وقصفا عنيفا، واشتباكات برية. وقد شهدنا وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريدهم – بما في ذلك عدد كبير من النساء والأطفال – وأضرار لحقت بالهياكل الأساسية المدنية. لقد اتصلنا بجميع الأطراف وأشركنا طائفة واسعة من السوريين، بما في ذلك في الميدان، فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. وقد تم تكثيف جهود الوساطة الروسية في الأيام الأخيرة. ونكرر دعواتنا لجميع الأطراف لإنهاء العنف فورا والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويلزم وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن من دون عوائق إلى جميع المناطق والمجتمعات المتضررة، بما في ذلك درعا البلد. وقد طلبت وصول فريقي إلى المنطقة، وطلبت أسرة الأمم المتحدة ذلك من أجل إيصال المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. إننا نحث على التوصل إلى اتفاق مستدام يمهد الطريق لاستعادة بيئة آمنة ومأمونة، وبالتالي تخفيف مخاوف ومظالم السكان المحليين، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية، وتجنب أي نزوح، بما يسمح لسكان درعا بالعودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

ولكن هناك أيضا مشاكل في أجزاء أخرى من سورية. وانتقل الآن إلى شمال غرب سورية، بما في ذلك إدلب وشمال اللاذقية وحلب، وكذلك غرب حماة. لقد شهدت الأشهر الأخيرة تكثيفا في الغارات الجوية والقصف، مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأكبر نزوح تم تسجيله منذ آذار/مارس ٢٠٢٠.

وشهدت منطقتا الرقة والحسكة الشماليتان الشرقيتان مزيدا من أعمال العنف التي تورطت فيها جماعات مسلحة من غير الدول، مما أسفر عن سقوط ضحايا، بما في ذلك بين المدنيين. وفي الوقت نفسه، لا تزال الشواغل الإنسانية بشأن انقطاع المياه المتكرر في الشمال الشرقي بالغة الأهمية، مما يؤثر على الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات وشبكات الري ومحطات المياه. وأنا متأكد من أن السيد غريفيث سيتطرق إلى هذه النقطة بمزيد من التفصيل.

واستهدف انفجار مميت حافلة عسكرية في دمشق في ٤ آب/أغسطس. كما تعرضت سورية لهجمات من قبل جماعات إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن في أماكن أخرى في الشهر الماضي. وتذكرنا تلك الهجمات غير المقبولة بأن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ضرورية. ولكي تكون تلك الجهود فعالة، نحتاج إلى التعاون والتنسيق والإجراءات التي تمتثل امتثالا صارما للقانون الدولي. ويجب أن تعطي هذه الجهود الأولوية لحماية المدنيين وألا تؤدي إلى موجات جديدة من التشريد والدمار.

ووردت تقارير عن وقوع غارات جوية شديدة نسبت إلى إسرائيل في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك حادث ملحوظ وقع في دمشق في ٢٠ آب/أغسطس. يجب احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وتذكرنا تلك التطورات بأن النزاع في سورية لم ينته بعد، وأننا بحاجة إلى عملية سياسية ذات مصداقية، فضلا عن المزيد من التعاون الدولي المستدام.

إني مستمر في جهودي لتيسير عقد دورة سادسة للهيئة الصغيرة التابعة للجنة الدستورية. لقد التقيت مرتين تقريبا في الأسابيع الأخيرة مع الرئيس المشارك الذي رشحه السيد البحرة، رئيس لجنة المفاوضات السورية. وفي الوقت نفسه، اجتمع مدير مكتبي في دمشق مع الرئيس المشارك الذي رشحه السيد كوزبري، وطلبت زيارة دمشق. ونحن نواصل جهودنا للانخراط في إيجاد سبيل للمضي قدما، ولكن الأمر ليس سهلا. وأناشد بقوة من أجل التحلي بالمرونة على أساس اقتراحي التجسيري للتغلب على المأزق وعقد دورة جديدة في أقرب وقت ممكن.

ويبرز هذا المأزق، بطبيعة الحال، قضايا انعدام الثقة وانعدام الإرادة السياسية، مما يشل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإني ما برحت لفترة طويلة أحث على أن نعمل على مجموعة أوسع من المسائل سعيا إلى إطلاق خطوات وإيماءات متواضعة يمكن أن تبني بعض جسور الثقة. فعلى سبيل المثال، لا يزال من الجوهري القيام بعمل إزاء الملف الحيوي للمحتجزين والمختطفين والمفقودين.

لنتذكر أيضا أن الأزمة الاقتصادية لا تزال تشكل مصاعب كبيرة للسوريين في حياتهم اليومية، ابتداء من النقص الخطير في الطاقة إلى انخفاض الإمدادات الغذائية. وأكرر قلقي بشأن سُبل كسب العيش في سورية في ظل الصراع، وسائر التحديات المرتبطة به، والأزمة النابعة من لبنان. واسمحوا لي أيضا أن أكرر أنه من الحيوي تجنب أي آثار إنسانية ناجمة عن الجزاءات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم محنة السوريين العاديين، ولا سيما من حيث الإفراط في الامتثال.

إن القضايا التي تواجه السوريين أبعد ما تكون موجودة حصرا في أيدي السوريين. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى دبلوماسية دولية بناءة. واتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في تموز/يوليه كان تدبيرا إنسانيا هاما. والأمم المتحدة، من جانبها، ستبذل كل ما في وسعها لتيسير تنفيذ جميع عناصر القرار. سيقول السيد غريفيث المزيد عن هذا الموضوع بعد هنيهة. لكن القرار بعث أيضا برسالة مفادها أن الدول الرئيسية، ولا سيما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، يمكن أن تتعاون بشأن سورية خارج المسار الإنساني. وهناك حاجة إلى متابعة عملية اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك وشاغل مشترك. وسيكون ذلك ضروريا، إذا أردنا أن نحرز تقدما تراكميا متواضعا. وقد ناقشت ذلك بعمق مع وزير الخارجية الروسي لافروف عندما زرت موسكو في تموز/يوليه.

وقد أجريت اتصالات أخرى مع الولايات المتحدة أيضا، ومع حكومات أخرى عديدة، وسيستمر ذلك بالطبع.

أطلب من الدول الرئيسية العمل معي في مناقشات استكشافية بشأن مجموعة من الخطوات الملموسة والمتبادلة التي يتعين تحديدها بواقعية ودقة، وتنفيذها بالتوازي والتحقق منها. وهذه الخطوات ضرورية، قبل كل شيء، للمساعدة في إنقاذ أرواح السوريين، وتخفيف المعاناة عنهم، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وأيضا تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذه كلها مصالح يتفق بشأنها أعضاء المجلس وغيرهم من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. بيد أني أعتقد أن ثمة حاجة إلى المزيد من المؤيدين في شكل مشاركين معنيين، ليسوا مستعدين فقط لتحديد ما يسعون إليه، بل أيضا ما يمكنهم تحقيقه.

لقد تطرقت اليوم إلى عدة مسائل يمكن اعتبارها جزءا من هذه الحزمة الأوسع من المعاملة بالمثل. وأنا على استعداد لاستخدام القوة الداعية إلى عقد اجتماعات للأمم المتحدة في جنيف إذا كان ذلك يمكن أن يساعد على إيجاد فرص لترتيبات توافقية. وسأواصل مشاوراتي.

إن ما يشكل تفكيري على الدوام تفاعلاتي مع السوريين داخل البلاد وخارجها، أي النساء والرجال من جميع مناحي الحياة، من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية وأماكن أخرى. وثمة شعور مشترك كثيرا ما أسمع السوريين يعبرون عنه وهو، إلى جانب الاحتياجات الملحة في الميدان اليوم، يساورهم خوف حقيقي من نسيان الشعب السوري.

لذلك أناشد جميع أعضاء المجلس، الذين تمكنوا من الاتفاق على القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في تموز/يوليه، أن يواصلوا العمل في نفس الاتجاه للمساعدة في تيسير التوصل إلى حل سياسي بقيادة سورية وملكية سورية، حل يلبي التطلعات المشروعة للنساء والرجال في سورية ويستعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، كما هو متوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): إن استمرار الأعمال القتالية والأزمة الاقتصادية ونقص المياه، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) كلها عوامل تدفع بالاحتياجات الإنسانية لملايين الناس الضعفاء أصلا إلى أعلى المستويات التي شهدناها منذ بداية الصراع.

استكمالا لما قاله من فوره السيد بيدرسن لأعضاء مجلس الأمن، وكما ذكر، سأتطرق إلى خمس نقاط اليوم: أولا، حماية المدنيين؛ ثانيا، أثر الأزمة الاقتصادية؛ ثالثا، أزمة المياه؛ رابعا، جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛ وأخيرا، وصول المساعدات الإنسانية.

اسمحوا لي أن أبدأ بمسألة حماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية التي يعتمدون عليها. بعد مرور عشر سنوات على النزاع، لا يزال المدنيون في جميع أنحاء سورية يعانون من مصاعب جسيمة. وبطبيعة الحال، فقد استمرت تلك المصاعب لفترة طويلة جدا. فقد عانت النساء والأطفال بوجه الخصوص، من صدمات بدنية ونفسية هائلة طوال سنوات الصراع. وهناك أخبار، على سبيل المثال، تفيد بأن الأسر تلجأ على نحو متزايد إلى الزواج المبكر كوسيلة لإعالة بناتها بسبب عدم التيقن من ظروفهم. وهذه الأخبار مألوفة جدا.

في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ١٥٣ قتيلا مدنيا و ٢٨٠ جريحا مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال، نتيجة الأعمال القتالية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وأدت الزيادة في الغارات الجوية والقصف في الشمال الغربي إلى مقتل ٥٣ مدنيا على الأقل في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وإلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية الحيوية، وتشريد أكثر من ٢٠ ألف شخص. وهذا في الواقع أكبر نزوح منذ إعلان وقف إطلاق النار في آذار/مارس ٢٠٢٠. وفي الشمال الشرقي، أدى القصف منذ ١٨ آب/أغسطس حول أبو راسين في منطقة رأس العين الفرعية والقرى المحيطة بها شمال تل تمر إلى تشريد أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص.

لا تزال المشاكل الأمنية مستمرة في مخيم الهول. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أُبلغ عن وقوع ٦٩ جريمة قتل منذ كانون الثاني/

يناير، فضلا عن ١٢ محاولة قتل. وازدادت عمليات قتل النساء والفتيات وتهديدهن في المخيم مما زاد من شيوع مناخ من الخوف. إن الاحتياجات الماسة في المخيمات والضعف الشديد للسكان هناك واعتمادهم على المعونة تزيد من خطر الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

يواجه العاملون في المجال الإنساني، بمن فيهم متطوعو الحماية وموظفو إدارة المخيمات، تهديدات مطردة. ولا يزال يوجد نحو ٥٩,٠٠٠ شخص في مخيم الهول. ومعظمهم من النساء والأطفال، وواحد من كل خمسة من سكان المخيم دون سن الخامسة. وهذا يجعل من المهم للغاية تسليط الضوء على أصوات المرأة وتجاربها وقيادتها. ويجب ألا نتخلى عنهم بسبب العنف واليأس في مخيم الهول.

في ٥ آب/أغسطس، دقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه ناقوس الخطر إزاء محنة المدنيين جراء التصعيد الأخير للعنف في مدينة درعا وحولها، وهو الأمر الذي تطرق إليه السيد بيدرسن في وقت سابق. أسفر القتال والقصف العنيف، الذي بدأ في أواخر تموز/يوليه، عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين، وأُجبر أكثر من ٣٥ ألف شخص على الفرار من منازلهم، وألحق أضرارا بالبنية التحتية المدنية الحيوية. كذلك قُصفَ مستشفى درعا الوطني بقذائف الهاون، مما أدى إلى إغلاق مؤقت لوحدة غسيل الكلى التابعة له.

يواجه المدنيون الذين بقوا في درعا البلد نقصا حادا في الخبز، والماء، والكهرباء، والوقود، وغاز الطهي. وأُبلغ أيضا عن نفاد الإمدادات من المرافق الصحية. وتقدم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة الطارئة للمشردين والمجتمعات المضيفة في مدينة درعا والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك توفير حصص الإعاشة الجاهزة للأكل، والإمدادات الصحية، والأدوية وغيرها من مواد الإغاثة الأساسية.

وأكرر نداءات السيد بيدرسن ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إعلان وقف فوري لإطلاق النار وأحث جميع الأطراف على إنهاء العنف فورا ودون شروط مسبقة. وهذا ضروري لإنقاذ الأرواح وسبل العيش. وأُذكر أيضا بأن جميع أطراف النزاع يجب أن تحترم المدنيين والبنية التحتية المدنية وأن تحرص باستمرار على حمايتهم. وأحث الأطراف على تيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة، بما في ذلك منطقة درعا البلد نفسها، وعلى السماح بالمرور الآمن للمدنيين الراغبين في المغادرة.

وتتعلق نقطتي الثانية بالأزمة الاقتصادية وأثرها على المدنيين. وفي تقييمات منتظمة أجرتها الأمم المتحدة في تموز/يوليه، أشارت ثلث الأسر المعيشية السورية التي جرت مقابلتها إلى أنها تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق، وهو أعلى مستوى مسجل منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وأفادت أسرة واحدة من كل خمس أسر معيشية بتراجع إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، وأشارت أسرة واحدة من كل أربع أسر إلى أنها فقدت مصدرا واحدا على الأقل للدخل خلال الشهور الماضية.

وبطبيعة الحال، كان لفقدان الدخل وفرص العمل أثر سلبي على الأمن الغذائي. وعقب تحسن طفيف في نيسان/أبريل وأيار/مايو، تدهورت حالة الأمن الغذائي مرة أخرى في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، حيث سُجلت زيادة بنسبة ١٥ في المائة في الاستهلاك غير الكافي للأغذية على الصعيد الوطني مقارنة بشهر تموز/يوليه ٢٠٢٠. وأجبر ارتفاع أسعار السلع الأساسية والفقدان الواسع النطاق لسبل العيش المزيد والمزيد من الأسر المعيشية على خفض الوجبات واعتماد استراتيجيات تكيف سلبية. وكما يمكن لأعضاء المجلس أن يتصوروا، فإن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء تتأثر بشكل خاص. وقد أشرت بالفعل إلى زواج الأطفال والزواج المبكر، وهما في تزايد، مدفوعين بهذه الأزمة ويفاقمهما تأثير جائحة كوفيد-١٩.

وفي هذا السياق، فإن ثمة دورا رئيسيا لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالإنعاش المبكر وسبل كسب العيش في دعم سبل كسب الرزق وتقديم الخدمات للمدنيين الضعفاء في مجالات مثل الصحة والتعليم وفي خلق الفرص الاقتصادية. ففي تموز/يوليه، على سبيل المثال، دعمت الأمم المتحدة إعادة تأهيل المرافق الصحية والأسواق، مما عاد بالنفع على أكثر من ٠٠٠ ٢٤ من المرضى وأصحاب المتاجر وأدى إلى إيجاد فرص عمل، فضلا عن دعم أكثر من ٣٠٠ ٦ شخص ضعيف بتوفير فرص مختلفة لهم لكسب العيش.

وتتعلق النقطة الثالثة بأزمة المياه في سورية. ففي الشمال الشرقي، انخفضت مستويات المياه في نهر الفرات، الذي ينبع من تركيا ويتدفق إلى سورية، إلى نقطة منخفضة للغاية. وانخفض تساقط الأمطار بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة مقارنة بالمتوسط الطويل الأجل، في حين كان لانخفاض تساقُط الثلوج وهطول الأمطار أيضا تأثير على مصادر المياه في المنطقة عموما. وفي أواخر حزيران/يونيه، كانت ٥٤ من بين ٧٣ محطة لمياه الشرب على طول الضفة الغربية لنهر الفرات و ٤٤ من بين ١٢٦ محطة مياه على الضفة الشرقية للنهر قد تأثرت تأثرا كبيرا أو شديدا بالانخفاض الحرج في منسوب المياه. كما وصلت احتياطيات السدود الرئيسية في المنطقة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وهي نتيجة محزنة للغاية، وهي بالطبع مرتبطة بتغير المناخ. ويعتمد أكثر من ٥ ملايين شخص على النهر للحصول على مياه الشرب والكهرباء، كما تعتمد عليه البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات وشبكات الري ومحطات المياه. ومن المتوقع أن يؤدي نقص المياه في نهر الفرات، الذي تفاقم جراء الجفاف، إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل وزيادة الوضع الغذائي المتردي أصلا سوءا وإلى تفاقم المخاوف المتعلقة بالصحة العامة، وأن يؤدي إلى فقدان المزيد من سبل العيش.

وفي محطة علوك للمياه في محافظة الحسكة، ظل الضخ محدودا. وخلال الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تموز/يوليه، أي بعد أكثر من شهر بقليل، أغلقت محطة المياه أبوابها تماما، مما حد من إمكانية حصول مليون شخص، بمن فيهم ٠٠٠ ١٠٠ شخص كانوا يسكنون مخيم الهول والمستوطنات ذات الصلة حينذاك، على مياه الشرب المأمونة. ولم تكن مستويات المياه كافية للوصول إلى معظم السكان الذين تخدمهم المحطة عادة، ولم تستطع العملية الطارئة العالية التكلفة لنقل المياه بواسطة الشاحنات، التي نُفذت، أن تغطي سوى ٢٠ في المائة من الاحتياجات اليومية من المياه في الوقت الذي كانت فيه تلك المحطة خارج الخدمة. ولا تزال إمدادات الكهرباء إلى تلك المحطة غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها، مما يقلل من كمية المياه التي يمكن ضخها ويؤثر على عملها. وتمكن فنيون من مديريتي المياه والكهرباء في الحسكة أخيرا من الوصول بصورة محدودة إلى محطة المياه في ٣٠ تموز/يوليه، أي بعد ٨٣ يوما من عدم التمكن من الوصول إليها على الإطلاق. وكان ذلك عائقا بالغ الأهمية.

ومنذ أوائل آب/أغسطس، تستمر محطة مياه علوك في العمل، ولكن بشكل متقطع. وفي الأيام الماضية، لم تصل أي مياه إلى خزان الحمة، بسبب انقطاع التيار الكهربائي عن محطة الدرباسية الفرعية، حسبما أفادت التقارير. والحصول على المياه المأمونة بشكل موثوق أمر بالغ الأهمية لمئات الآلاف من الأشخاص الضعفاء في تلك المنطقة، والذين يعيشون ظروفا بائسة.

وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-١٩، لا تزال معدلات انتقال العدوى مرتفعة ومن المرجح أنها تتجاوز كثيرا السجلات الرسمية، كما هو الحال في العديد من البلدان، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وحملات التلقيح جارية في جميع أنحاء سورية، مع إعطاء الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية. وقد تم توزيع الدفعة الأولى المكونة من ٠٠٠ ٢٧٠ جرعة والتي جرى تسليمها من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وبحلول ٢٣ آب/أغسطس، كان قد تم تطعيم أكثر من ٩٠٠ ٢١٨ شخص تقريبا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وفي الشمال الشرقي، في حين كان قد تم تطعيم أكثر من ٠٠٠ ٥٨ شخص في الشمال الغربي. وفي ١٥ آب/أغسطس، تلقت سورية الدفعة الثانية من لقاحات مرفق كوفاكس، ومجموعها حوالي ٠٠٠ ١٣٨ جرعة للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة وشمال شرق سورية، وأكثر من ٠٠٠ ٣٦ جرعة لمناطق شمال غرب سورية، والتي وصلت من غازي عنتاب في تركيا. ومع ذلك، فإن اللقاحات المتاحة كافية لتغطية أقل من ١ في المائة من سكان البلد، ولذلك نحن بحاجة إلى تسريع نطاق ووتيرة التطعيمات لمنع الجائحة من مواصلة تدمير حياة المحتاجين هناك.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي سأتناولها بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. أولا، أود أن أرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في ٩ تموز/يوليه، كما ينص القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، بتمديد آلية

الأمم المتحدة العابرة للحدود في شمال غرب سورية. وتظل المساعدة الإنسانية عبر الحدود شريان حياة أساسيا لملايين الناس. ومن شأن تجديد الإذن للآلية أن يساعد في ضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية لأكثر من ٣,٤ مليون شخص محتاج، بمن فيهم مليون طفل. ومن المتوقع أن تزداد العمليات في الأسابيع المقبلة مع إرسال المزيد من الأغذية وبدء أنشطة التجهيز لفصل الشتاء.

وبالإضافة إلى المساعدة عبر الحدود، تواصل الأمم المتحدة العمل مع الشركاء لزيادة المساعدة عبر خطوط التماس. ويسرني أن أبلغكم بأنه تم إحراز تقدم.

ففي الشمال الشرقي، عبرت ١ ٥٨٨ شاحنة تحمل مساعدات إنسانية الخطوط إلى الشمال الشرقي، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، بمعدل ٢٢٧ شاحنة في الشهر، مقارنة ب ١٩٩ شاحنة في الشهر خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما ساعد الشركاء في المجال الإنساني ٠٠٠ ٧٩١ شخص شهريا عبر خطوط التماس في الشمال الشرقي في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٢١، مقابل ٠٠٠ ٦٢٠ شخص خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠.

وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، أوفدت الأمم المتحدة أيضا بعثتين مشتركين بين الوكالات للتقييم إلى مخيمي الطلائع والتوينة في محافظة الحسكة، اللذين يستضيفان أكثر من ٠٠٠ ٢٦ من النازحين داخليا. وقد أنشئ كلا المخيمين لاستيعاب النازحين من رأس العين وتل أبيض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ولا تزال هناك مناطق أخرى، بما في ذلك منبج وعين العرب، يصعب على الأمم المتحدة وشركائها الوصول إليها عبر خطوط التماس. وإحراز مزيد من التقدم أمر هام وضروري لتوسيع نطاق الاستجابة الشاملة مع استمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية، كما هو الحال بالنسبة للمواد الصحية والطبية على وجه الخصوص. وتتحين الأمم المتحدة وشركاؤها كل فرصة لإقامة منافذ عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي.

إن عملية الأمم المتحدة الإنسانية في سورية واحدة من أكبر العمليات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وفي كل شهر، تصل الأمم المتحدة وشركاؤها إلى حوالي ٦,٦ مليون شخص في جميع أنحاء البلد. والاحتياجات تفوق الاستجابة، وثمة حاجة إلى دعم أكبر بكثير للتخفيف من المعاناة في سورية. وحتى ٢٣ آب/أغسطس، كانت الأمم المتحدة وشركاؤها قد تلقوا حوالي ربع –٢٧ في المائة في الواقع – إجمالي التمويل المطلوب بموجب خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعام ٢٠٢١.

وكما طلب المجلس، سنواصل تعزيز تقديم التقارير عن العناصر الجديدة للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، أي التقدم المحرز في إمكانية الوصول عبر الحدود والشفافية وأنشطة الإنعاش المبكر بصفة خاصة. إنني أعتزم السفر إلى المنطقة – إلى سورية ولبنان وتركيا – في الفترة المقبلة للحصول على فهم أعمق، الآن في وظيفتي الجديدة، لتعقيدات الأزمة الإنسانية في سورية، فضلا عن التحديات التي تنتظرنا في الأشهر المقبلة. وأتطلع إلى تقديم إحاطة للمجلس عند عودتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد عرقسوسي.

السيد عرقسوسي (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود في البداية أن أشكر السيد بيدرسن وأرجو للسيد غريفيث كل النجاح في منصبه الجديد.

تتعدد التقارير والتحليلات التي تقدم إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في سورية، ولكن لا يأتي سوى القليل منها من منظمات محلية تعمل في الميدان. ولذلك فإنني ممتن، بالنيابة عن الهلال الأحمر العربي السوري، لإتاحة الفرصة لي لتبادل خبراتنا بوصفنا أبرز المستجيبين الأوائل للحالة الإنسانية المتدهورة في البلد.

إن أزمة المياه في شمال شرق سورية أزمة أخرى يضطر الناس هناك لمواجهتها. فثمة ما يربو على ١,١ مليون شخص من دون مياه شرب لأن محطة مياه علوك متعطلة، ويرجع ذلك تارة إلى الافتقار إلى الطاقة وتارة أخرى إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. وقد طالبنا في عدة مناسبات بتحييد محطة المياه حتى تتمكن فرقنا ومهندسو المياه المحليون من الوصول من دون عوائق لصيانة المحطة وتشغيلها، غير

أن شريان حياة الملايين من الناس ذاك لا يزال يستخدم كورقة مساومة بين الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، انخفض منسوب المياه في نهر الفرات، مع تواصل انخفاض المياه القادمة من تركيا. إن المنطقة الآن تعاني جفافا شديدا بسبب طقس الصيف الحار. فحتى المضخات القليلة التي تمكنا من تركيبها على طول ضفاف النهر لا يمكنها أن تصل إلى مستوى المياه الذي انخفض بمقدار أكثر من ١٠ أمتار. ويعمل الهلال الأحمر السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسيف ليلا ونهارا لملء خزانات المياه في المدن ونقل المياه بالشاحنات من المصادر القليلة المتاحة، ولكننا لا نعمل سوى على إحداث أثر طفيف جدا لحل المشكلة وهناك حاجة إلى حل أكثر استدامة.

وفي درعا، تستجيب فرقنا للنزوح المستمر للسكان بسبب استمرار الأعمال العدائية. وقد قامت فرقنا بإدارة الممر الإنساني، وتمكنت من تأمين خروج أكثر من ٠٠٠ ٣٨ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إلى بر الأمان. وفتحنا ستة ملاجئ لإيواء نحو ٤٤٩ ١ شخصا، في حين احتمى الباقون بأقاربهم أو أصدقائهم في المناطق المحيطة. كما تمكنا من تقديم إسعافات أولية إلى ٤٠٦ حالات وتم إجلاء تسع حالات طبيا إلى مستشفيات دمشق. كما سلمت منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر إمدادات طبية إلى المستشفى الوطني يومي ٣ و ١٣ آب/أغسطس.

ونستعد حاليا لإرسال قافلة إنسانية إلى درعا مع مواد غذائية وغيرها من المواد الأساسية لمن بقوا في ديارهم. وهي قافلة مشتركة بين الوكالات بشراكة بين الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقد أعطتها الحكومة السورية الضوء الأخضر. أما بالنسبة لدرعا البلد، وهي منطقة تقع في لب النزاع حيث قمنا بتوزيع المساعدات مؤخرا في ١٦ تموز/يوليه، فإننا ما زلنا نراقب الوضع عن كثب من منظور السلامة والأمن. وسندخل المنطقة ونوصل المعونة التي تشتد الحاجة إليها بمجرد أن تسمح الحالة بذلك.

ونهدف دائما، بوصفنا منظمة إنسانية، إلى الوفاء بولايتنا بالوصول إلى المحتاجين في كل مكان. وقد حصلنا في مارس/آذار ٢٠٢٠ على التصاريح اللازمة لتنفيذ قافلة مشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى الأتارب بالقرب من إدلب. ولكن، وبعد مرور أكثر من عام، لا يوجد حتى الآن ما يضمن أن تمضي القافلة قدما. كما يسَّرنا الموافقة على قيام برنامج الأغذية العالمي بتقديم مواد معونة عبر خطوط التماس إلى سرمدا، وهو ما لم يحدث بعد أيضا.

لقد اتخذ مجلس الأمن الشهر الماضي بالإجماع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) الذي دعا إلى إتاحة الوصول عبر خطوط التماس بالإضافة إلى الوصول عبر الحدود (انظر S/PV.8817). وقد نص القرار على ضرورة استخدام جميع الطرائق الممكنة للوصول إلى المحتاجين، غير أنه يؤسفني أن أبلغكم بأن الجزء العابر لخطوط التماس لم ينفذ بعد. إن رئيس الهلال الأحمر العربي السوري، السيد خالد حبوباتي، يتساءل دائما عن سبب عدم القيام بمهام عبر خطوط التماس. وأنا، في المقابل، أطرح ذلك السؤال على الأمم المتحدة، إذ أننا نأمل في أن تكون المنظمة في وضع أفضل لتقديم إجابة لنا وللمجلس.

وفي جنوب البلد، بالقرب من التنف، نحاول استئناف تدخلنا الإنساني من خلال مساعدة من يعيشون في مخيم ركبان على العودة إلى مناطقهم الأصلية. وقد يسَّرنا حتى الآن الخروج الطوعي لأكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص من دون أي مشاكل، ولكن لا يزال هناك ما بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٢ شخص داخل المخيم. وقد أشار التقييم الذي أجريناه مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العام الماضي إلى أن بعضهم يرغب في المغادرة. وتقف فرقنا وفرق الأمم المتحدة عند نقطة الـ ٥٥ كيلومترا على استعداد لتسهيل خروجهم إلى المناطق التي يختارونها في جميع أنحاء سورية.

إن المصاعب الاجتماعية والاقتصادية تؤثر سلبا على الشعب السوري. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا جنونيا. وارتفع سعر سلة الأغذية العادية بنحو ٢٠٠ في المائة في العام الماضي. إن العبوة الغذائية التي تقدمها اللجنة الدولية أو برنامج الأغذية العالمي ويوزعها

متطوعونا تساوي الآن مبلغا هائلا. كما نراقب باستمرار الأسعار في السوق السوداء، والتي تتزايد. فهناك بالفعل مستفيدون يبيعون أو يقايضون بعض غذائهم بسلع أخرى، وهو ما أصبح الآن حقيقة من حقائق الحياة. وذلك ليس لأنهم لا يحتاجون إلى الغذاء بل لأن لديهم أولويات أكثر إلحاحا، مثل الدواء أو المأوى أو حتى الماء الذي يضطرون في بعض الأحيان إلى شرائه لأن إمدادات المياه غير كافية أو لا توجد كهرباء لضخ المياه حتى لو كانت الإمدادات موجودة.

والعديد من الخدمات الصحية معرضة للخطر. فالدعم المنقذ للحياة في مراكزنا لغسيل الكلى معرض الآن لخطر التوقف لأننا لا نستطيع الحصول على المرشحات أو المواد للحفاظ على تلك الخدمة. وحتى شركاؤنا في منظمة الصحة العالمية يواجهون كذلك تحديات في الحصول على تلك المرشحات. ولدينا حاليا ما يكفي من مواد للاستمرار حتى نهاية سبتمبر المقبل، لذلك بدأنا نطلب من مرضانا محاولة العثور على مقدمي خدمات آخرين. إن هذه خدمة حاسمة منقذة للحياة ستتوقف في غضون شهر، ومع ذلك لا يوجد حل في الأفق.

ويمكنني أن أواصل تعداد التحديات التي يواجهها الشعب السوري والتي تحاول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني – بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية – حلها، ولكن عملنا لا يزال صعبا. وتشكل الجزاءات والتدابير التقييدية عاملا آخر يزيد من معاناة الناس، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية. فهذه التدابير تجعل من الصعب على ملايين السوريين من الرجال والنساء والأطفال استعادة حياتهم بكرامة.

لقد خاطبت مجلس الأمن قبل تسعة أشهر، ومنذ ذلك الحين، أصبح واضحا أكثر فأكثر أن عواقب الجزاءات على عامة الناس – وفي هذا الصدد، جميع المنظمات الإنسانية في سورية – تتجاوز أي أهداف سياسية. وثمة حاجة إلى الاعتراف بالعواقب غير المقصودة للتدابير العقابية على السكان الذين دمرهم أصلا عقد من العنف وعدم الاستقرار.

لقد اطلعت، خلال تحضيري لهذه الإحاطة، على عشرات التقارير والتحليلات التي أعدتها منظمات إنسانية أخرى تعمل في سورية. وقد طالبت بعض المنظمات بإعادة تعريف مصطلح "العمل الإنساني" حتى لا تتعرض أنشطتها لخطر الحظر. ومن الضروري أيضا إقناع المانحين بتمويل إعادة التأهيل الإنساني، لأنهم لا يستطيعون الاستمرار في إعطاء الناس المياه في زجاجات أو جركانات مياه في الوقت الذي يملي فيه أبسط منطق بأن عليها استعادة خطوط المياه. وينبغي أن يكون الناس قادرين على الحصول على المياه بمفردهم وإنتاج غذائهم بدلا من تناول شرابهم وطعامهم من صناديق أو علب. وينبغي لهم أن يكونوا قادرين على إرسال أطفالهم إلى المدارس بدلا من مجرد القراءة عن كيف أن وجود المدارس أمر جيد وأنه ينبغي للأطفال أن يرسلوا إليها.

لقد أدركنا التعب. إن موظفي المنظمات الإنسانية مجهدون ومحبطون جراء الفكرة التي مؤداها أن فرض الجزاءات والتدابير التقييدية على جميع السكان أداة من شأنها أن تجلب التغيير والمستقبل أفضل. إنها محاولات لعرقلة الجهود الرامية إلى تطبيع حياة الناس الذين يعودون إلى ديارهم في المدن التي دمرت. هؤلاء الناس يحاولون مجرد بناء حياة جديدة بالقليل الذي تبقى لهم.

وأطلب إلى المجلس أن يكف عن إعطاء الأولوية للمكاسب السياسية على إنهاء معاناة إخواننا البشر، ولنعمل جميعا معا للوفاء بالتعهدات الإنسانية التي قطعناها. دعونا نوفر المزيد من فرص الوصول والمزيد من الدعم ونفرض عددا أقل من العقوبات المعممة والتدابير التقييدية حتى يتمكن السوريون من العيش وإعادة بناء حياتهم بكرامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد عرقسوسي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي اليوم بهذا البيان باسم المشاركين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري، النرويج وأيرلندا.

نود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث؛ والمبعوث الخاص غير بيدرسن؛ والأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري، السيد خالد عرقسوسي، على إحاطاتهم.

في المرة الأخيرة التي اجتمع فيها المجلس لمناقشة الوضع الإنساني في سورية (انظر S/PV.8817)، اتخذنا بتوافق الآراء القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي مدد ولاية معبر باب الهوى الحدودي لمدة ستة أشهر، مع تمديد فترة ستة أشهر إضافية، أي حتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٢، رهنا بإصدار تقرير الأمين العام الموضوعي، مع التركيز بشكل خاص على الشفافية في العمليات والتقدم المحرز في الوصول عبر الخطوط في تلبية الاحتياجات الإنسانية. وبوصفنا من حملة الأقلام المشاركين، نرحب ترحيبا حارا بالنهج البناء الذي يتبعه المجلس في الإقرار بالحاجة إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في سورية، ونأمل أن نتمكن معا من البناء على ذلك التوافق الذي تحقق بشق الأنفس.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، استمرت جهود الأمم المتحدة للحد من الجوع وبناء القدرة على الصمود وضمان الحصول على الرعاية الصحية في دعم ٣,٤ مليون سوري محتاجين في الشمال الغربي. ويمكن للعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال غرب سورية أن تواصل الاعتماد على الدعم التشغيلي الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال اللوجستيات والمشتريات. وقد تم الحفاظ على إمكانية الوصول إلى المواد المنقذة للحياة مثل لقاحات فيروس كورونا، كنتيجة مباشرة للعملية عبر الحدود. وظلت آلية الأمم المتحدة للرصد في الجمهورية العربية السورية قائمة، مما يضمن الطابع الإنساني لجميع عمليات التسليم ويكفل عملية إنسانية قوية تقوم على الشفافية والمساءلة.

ولا يزال الوضع مزريا بالنسبة للرجال والنساء والأطفال في سورية الذين ما زالوا يواجهون المشقة والتشريد. لقد سمعنا من الأمين العام هذا الشهر أن الجمع بين الأعمال العدائية المستمرة والأزمة الاقتصادية ونقص المياه وكوفيد-١٩ قد دفع الاحتياجات الإنسانية لملايين الأشخاص الضعفاء أصلا إلى بعض أعلى المستويات التي سجلت منذ بداية الصراع.

وأدى الانخفاض الخطير في منسوب المياه في الفرات إلى الحد من إمكانية الحصول على المياه النظيفة للشرب والزراعة، وأدى إلى انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع، مع تأثير ضار على البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية. وإلى جانب الجفاف، أسهم ذلك في زيادة تكاليف الغذاء والوقود والمواد الأساسية الأخرى، فضلا عن تفشي الأمراض المنقولة بالمياه وانخفاض إنتاج الغذاء، ما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية.

شهدنا هذا الشهر في درعا، في جنوب غرب سورية، أعنف أعمال العنف منذ عام ٢٠١٨، حيث قتل أو جرح عشرات المدنيين وأجبر عشرات الآلاف من الأشخاص على مغادرة منازلهم. والهجمات بقذائف الهاون التي أفادت التقارير أنها أصابت مستشفى درعا الوطني هي مثال آخر على النشاط المروع والاعتداء غير المقبول على مرفق طبي حرج.

وقد تسببت أعمال العنف المتزايدة خلال الشهرين الماضيين في الشمال الغربي في مقتل مدنيين وتشريد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص – وهو أكبر نزوح في المنطقة منذ وقف إطلاق النار في آذار/مارس ٢٠٢٠. وفي يوم الجمعة، قتل أربعة أطفال من نفس العائلة أثناء نومهم في منزلهم في محافظة إدلب. ويوم الخميس الماضي، قتل ثلاثة أشقاء، مع والدتهم، عندما تعرض منزلهم للهجوم. ومنذ بداية تموز/يوليه، قتل أو جرح ما لا يقل عن ٥٤ طفلا في سورية. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين في جميع أنحاء سورية وضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق.

وقد دعا المجلس إلى بذل جهود لتحسين عمليات إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس. وفي حين أن المشهد بالنسبة للوصول إلى سورية لا يزال معقدا للغاية، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة اتباع جميع الطرائق التي يمكن أن تكفل وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وبينما تتزايد الاحتياجات في الشمال الشرقي وما زال يتعذر تلبيتها، نرحب بزيادة عدد البعثات عبر الحدود خلال العام الماضي. ونؤيد بقوة الجهود الرامية إلى إنجاز بعثة إنسانية عابرة للحدود إلى شمال غرب سورية، وندعو جميع الأطراف إلى دعم تلك المهمة حتى يتسنى القيام بها دون تأخير.

ونؤيد بقوة الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي. ونحن نعلم أن إحراز تقدم على المسار السياسي هو مفتاح تغيير الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ويجب أن نُبقي الشعب السوري في صميم كل جهودنا في المجلس. ونحن نؤيد السيد غريفيث وفريقه تأييدا كاملا وهم يعملون على توفير شريان الحياة للكثيرين المحتاجين.

وبصفتي الوطنية، سأضيف الآن بعض الملاحظات حول الوضع السياسي في سورية.

أود أن أشكر بإخلاص السيد غير بيدرسن وأكرر دعمنا الكامل لكل ما يفعله. ونحن ممتنون بشكل خاص لمشاركته الأخيرة مع جميع الأطراف المعنية في محاولة لإنهاء الأزمة في درعا البلد.

إن مستويات العنف التي شهدناها في محافظة درعا خلال الأسابيع القليلة الماضية غير مقبولة بكل بساطة. ويحزننا استمرار الخسائر في الأرواح في سورية، ونردد نداءات المبعوث الخاص من أجل الهدوء والمسار السياسي للمضي قدما. ومن الأهمية بمكان التمسك بوقف إطلاق النار في الشمال الغربي؛ وتصاعد الأعمال العدائية التي نراها الآن في سورية، في الشمال والجنوب على حد سواء، يؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

وتواصل أيرلندا الدعوة إلى تسوية سياسية تفاوضية في سورية تتضمن دستورا جديدا، على النحو الوارد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي حزيران/يونيه، أتيحت للمجلس فرصة الاستماع إلى السيدة عبير حسين، باسم الحركة السياسية النسائية السورية (انظر S/PV.8805). وأعربت عن الدافع والتصميم الذي أبدته المرأة في سورية لتولي أدوار قيادية وقيادة التغيير في مجتمعاتها المحلية، وجسدت ذلك. وتتضامن أيرلندا بقوة مع نساء سورية، اللواتي أظهرن مرارا وتكرارا شجاعتهن وصمودهن. ونؤكد مجددا حقهن في المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع العمليات السياسية. يجب أن يكونوا في القاعة وعلى الطاولة. وندعو أيضا إلى إشراك الشباب في هذه العمليات.

ومن المهم أن تبدي الحكومة السورية مزيدا من المرونة والاستعداد لكي تكون بناءة فيما يتعلق بطرائق عقد دورة سادسة للجنة الدستورية.

ونثني على السيد بيدرسن لجهوده الرامية إلى عقد اجتماع عاجل للجنة، ونتطلع إلى مواصلة العمل معه لتحقيق تلك الغاية.

أخيرا، وكما ذكرنا باستمرار، فإن المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني جزء لا يتجزأ من بناء السلام. ونحن ندعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية في سعيهما إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم البشعة المرتكبة في سورية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث والسيد عرقسوسي على إحاطاتهم.

أود اليوم أن أناقش ثلاثة جوانب للحالة السياسية والإنسانية في سورية. الهجوم على درعا وضرورة وقف فوري لإطلاق النار، وتدابير بناء الثقة اللازمة لتحقيق السلام، والحالة الإنسانية المتردية.

أولا، يجب علينا التصدي لهجوم نظام الأسد على درعا الذي أسفر عن قتل مدنيين وشرّد عشرات الآلاف من الناس. وبسبب الحصار الذي يفرضه نظام الأسد على المساعدات الإنسانية ما زال السكان يكافحون من أجل البقاء وهم يفتقرون إلى الماء والطعام والكهرباء والدواء. وعلى الرغم من أن المنظمات الإنسانية على استعداد لتقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها، لا يزال نظام الأسد يمنعها من ذلك. ويجب على النظام أن يسمح لها بالوصول إلى درعا على الفور حتى تتمكن من إنقاذ الأرواح. ونحث الأطراف المؤثرة على نظام الأسد على المساعدة في الوساطة لإيجاد حل. إن ذلك الهجوم سبب آخر لتكرار دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ليس في درعا فحسب بل أيضا في شمال غرب سورية حيث أدت الهجمات المتزايدة من قبل النظام ومؤيديه إلى مقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم الأطفال والمنجدين الأوائل في المجال الإنساني.

ولذلك تكرر الولايات المتحدة دعمها الكامل لجهود الوساطة الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى حل سلمي

للنزاع في سورية والوقف الدائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ونؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص لتعزيز الحوار وسد الثغرات بين جميع الأطراف. تحقيقا لذلك، هناك خطوات واضحة يمكن لنظام الأسد ويجب عليه اتخاذها. وعندما تجتمع اللجنة الدستورية مرة أخرى يجب أن يسمح لها بالتوصل إلى نتائج. لقد حان الوقت لكي يتوقف نظام الأسد عن المماطلة ويشارك فيها حقا. وتعدُّ تلك المفاوضات خطوة حاسمة في العملية الرامية إلى إنهاء القتال وتحقيق السلام الدائم.

إن بوسع النظام السوري أن يخطو خطوة إلى الأمام من خلال التصدي لمحنة المحتجزين والمفقودين. لقد أعرب أعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا عن أن ذلك سيعزز العملية السياسية وهذا ما يفهمه النظام السوري الذي أعلن من حين لآخر عن عفو مزعوم ولكن لا يزال يتعين عليه أن يبذل جهودا ملموسة لمعالجة هذه المسألة الحرجة. ويتعين على نظام الأسد أن يفرج فورا عن عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال المحتجزين تعسفا لديه وأن يتبادل المعلومات حول مصير أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ سوري أبلغ عن أنهم مفقودين أو محتجزين بعد القبض عليهم تعسفا من قبل النظام.

أخيرا، يصادف اليوم عقد أول جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في سورية منذ تجديد السماح للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود. وبفضل الإجراءات التي اتخذها المجلس بالإجماع، أعيد شريان الحياة الهام عبر الحدود من خلال باب الهوى. وسيستمر وصول حوالي ٠٠٠ ١ شاحنة شهريا تحمل الغذاء والدواء بما في ذلك اللقاحات والمعدات اللازمة لمنع انتشار مرض فيروس كورونا إلى أكثر من ٣ ملايين سوري بحاجة ماسة للمساعدة في الشمال الغربي من البلد لمدة عام آخر. ونشيد بمجلس الأمن والدول الأعضاء فيه التي عملت بشكل بناء وبلا كلل للتوصل إلى اتفاق واعتمدت القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع (انظر S/PV.8817) وأنقذت بذلك أرواحا لا حصر لها.

وكانت هذه لحظة هامة بالنسبة لمجلس الأمن. وبينت أنه يمكننا أن نفعل ما يتجاوز مجرد الكلام ويمكننا أن نعمل معا لإيجاد حلول واتخاذ إجراءات إزاء أكثر التحديات إلحاحا في العالم. وقد حان الوقت للقيام بذلك مرة أخرى ما دام الأمين العام غوتيريش ووكالات الأمم المتحدة وعشرات المنظمات غير الحكومية العاملة في سورية متفقون جميعا على أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهد

لأن الاحتياجات الإنسانية في ازدياد. ونظرا لأن المجلس لم يفتح معبري اليعربية وباب السلام، تضطر قوافل الأمم المتحدة إلى عبور المزيد من خطوط المراقبة والتفاوض على الوصول مع المزيد من جماعات المعارضة المسلحة وتواجه مزيدا من التأخير في الشحن وإغلاق الطرق. لقد منعت القيود التي فرضها النظام وصول المواد الأساسية، بما في ذلك حليب الأطفال إلى المدنيين في مناطق مثل شمال شرق سورية. ومن أجل الوصول إلى المزيد من السوريين المحتاجين إلى المساعدة، يجب على النظام إزالة الحواجز والعوائق التي تحول دون إيصال المساعدات وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية.

في الوقت نفسه، لا تزال الجائحة تشكل عبئا على على البنية التحتية الصحية الهشة والمحدودة أصلا في سورية وتؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وهذا يزيد الحاجة الملحة أيضا إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية وكفالة تمكّن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من تقديم المساعدات المنقذة للحياة دون عوائق في جميع أنحاء سورية. تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجلس أن يعزز التزاماته الإنسانية ويوسع نطاقها خلال الأشهر المقبلة.

وأود أن أقول بشكل قاطع أن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم جميع السوريين المحتاجين بغض النظر عن مكان إقامتهم، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسلطة النظام السوري. إن الجزاءات الأمريكية تستهدف أولئك الذين ينهبون الشعب السوري بممارساتهم الفاسدة ويرتكبون جرائم الحرب وليس المدنيين. وسنواصل العمل مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة لضمان ألا تترتب عن جزاءاتنا عواقب غير مقصودة.

ولن تمول الولايات المتحدة جهود إعادة الإعمار على نطاق واسع إلى أن يحرز تقدم لا رجعة فيه على المسار السياسي. بيد أن الولايات

المتحدة ملتزمة بتقديم المعونة من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك عبر الحدود وخطوط النزاع والاستثمار في مشاريع الإنعاش المبكر. ونرحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتيسير تقديم المعونة عبر الحدود، بما في ذلك بدعم تركيا وبالتعاون معها. ونحث الآخرين على أن يحذوا حذونا.

وما زال يتعين علينا بعد أكثر من عقد من النزاع، التوصل إلى حل سلمي للنزاع وإنهاء هذه الحرب. عليه لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لأنه يتيح المسار الوحيد العملي للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. وندعو نظام الأسد إلى الالتزام بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وتنفيذ تدابير بناء الثقة والانخراط الكامل في العملية السياسية. وندعو مجلس الأمن إلى البناء على توافق الآراء الذي توصلنا إليه مؤخرا بشأن تقديم المساعدة عبر الحدود وتوسيع نطاق إيصال المساعدة الإنسانية فضلا عن المساعدة في إيصال المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ردا على تعليق السيد بيدرسن، يمكنني أن أؤكد أن الشعب السوري ومحنته لم ينسهما مجلس الأمن.

أختتم الآن بسؤال إلى وكيل الأمين العام غريفيث ونرحب بأنه يعتزم زيارة المنطقة في الأشهر المقبلة، ولدي سؤالان في هذا الصدد. ما الذي تحتاجه الأمم المتحدة لتحسين الوصول في الميدان؟ وهل يستطيع السيد غريفيث إطلاع المجلس على أي تقدم أحرزته الأمم المتحدة في عمليات الإيصال عبر خطوط النزاع؟ نحن ندرك أن المساعدات تصل عبر الحدود وأن إيصالها عبر الخطوط ما زال مستمرا في شمال شرق سورية ولكن ليس في شمال غربها. ما هي العقبات التي تواجه الأمم المتحدة في إيصال المساعدات عبر الخطوط إلى الشعب السوري؟

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما.

أعتقد أنه كان مفيدا جدا للجميع اليوم أن يستمعوا إلى الإحاطة التي تبعث على القلق التي قدمها السيد عرقسوسي الذي يمثل منظمة لا تشارك في التنظير بشأن المساعدة الإنسانية أو تسييس هذا الملف على النحو الذي نشهده في كثير من الأحيان للأسف، بما في ذلك في مجلس الأمن، بل تقدم مساعدة حقيقية لأشخاص حقيقيين في الميدان. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أنه يدرك ويفهم ما يحدث في سورية في الميدان أكثر من أي شخص غيره في هذه القاعة. ولذلك أود أن أشكره بشكل خاص على إحاطته اليوم.

إن هذه أول جلسة لنا منذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في ٩ تموز/يوليه (انظر S/PV.8817). ولم يكن من السهل الاتفاق على تلك الوثيقة، ولكن تحقيق وحدة المجلس بشأنها كان إشارة سياسية هامة ويعطينا أسباباً للأمل في إجراء مناقشات أكثر موضوعية ومثمرة بقدر أكبر في المستقبل.

ويسرنا أن نرى أن وقف إطلاق النار متماسك في معظم أنحاء سورية. غير أن الوضع لا يزال مقلقاً – فالقصف المنتظم مستمر على امتداد محيط منطقة تخفيف التوتر في إدلب، وكذلك الاشتباكات بين الأكراد والعشائر العربية المحلية في شمالي سورية، وكذا العمليات العسكرية في منطقة الحدود السورية – العراقية والهجمات الاعتباطية من جانب إسرائيل.

إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية خطيرة للغاية. وتتفاقم هذه المسألة بسبب العقوبات والنهب المستمر للنفط السوري الذي يتم تصديره علناً – متجاوزاً دمشق – من حقول النفط التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في شمال شرقي سورية.

وإزاء هذه الخلفية، لاحظنا المحاولات الخرقاء للجيش الأمريكي للتبرير العلني لاحتلاله لشمال شرقي وجنوب شرقي سورية بالإشارة إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأود أن أحث زملائي على عدم البحث عن مبررات حيثما لا توجد مبررات، بل التركيز بدلاً من ذلك على تنفيذ وثيقة المجلس تلك. ونشير إلى أن النص يؤكد على ضرورة احترام سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية.

ونتطلع إلى استئناف اللجنة الدستورية لأعمالها في الفترة المقبلة في جنيف. ويجب أن تظل تلك العملية بقيادة السوريين مع امتلاكهم

لزمامها من دون تدخل خارجي. وندعم جهود غير بيدرسن تحقيقاً لتلك الغاية. وفي الوقت نفسه، ندعو المبعوث الخاص إلى تيسير الحوار بين السوريين بدلاً من أن يثقله بشروط مسبقة ومواعيد نهائية مصطنعة. ونتوقع أن يركز المبعوث الخاص على عقد الدورة السادسة للجنة وألا تصرف انتباهه الحالات التي يجري تضخيمها أحياناً عن عمد. ونحن بحاجة إلى تقييم موضوعي للحالة الراهنة في مختلف مناطق سورية.

ففي درعا، على سبيل المثال، يجب ألا ننزلق إلى انتقاد أحادي الجانب لحكومة الجمهورية العربية السورية، التي لها كل الحق في إنفاذ سيادة القانون على أراضيها الخاضعة لسيادتها. فمنطقة درعا البلد محاصرة الآن عملياً من قبل العصابات، وهناك مشاكل في إيصال المساعدات الإنسانية، وتستخدم العناصر المتطرفة الناس كدروع بشرية.

ونحن، من جانبنا، نبذل قصارى جهدنا لتحسين الحالة في درعا ولكن الجماعات المسلحة المحلية لا تمتثل لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٤ آب/أغسطس بمساعدة القوات الروسية. وبموجب ذلك الاتفاق، أتيحت الفرصة لكل من يرغب في مغادرة المحافظة للقيام بذلك بحرية. ويقدم موظفو الخدمات من المركز الروسي للمصالحة المساعدة للسكان المدنيين عن طريق إيصال الغذاء، ويعمل أطباؤنا هناك أيضاً.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية، أود أن أشير إلى أن اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) يمنح الأمم المتحدة ولاية إعادة إطلاق نظام الاستجابة الإنسانية برمته في سورية. وهذا ليس اختباراً سهلاً للسيد غريفيث، ولكن أمورا كثيرة تتوقف على تحويل المعونة إلى سورية وعلى حياد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك الكيفية التي سيتعامل بها المجلس مع هذا الاختبار لوحدته وفعاليته.

أولاً، نتوقع معلومات عن الإنجاز الذي طال انتظاره في التمكين من إيصال الإمدادات بصورة مستدامة عبر خطوط التماس في إدلب. ونأمل أن يدرك كل فرد في هذه القاعة الضرر الذي سيلحق بصورة نظام الاستجابة الإنسانية برمته بسبب التأخيرات في ذلك المجال. ونظراً لاتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) المذكور أعلاه، فإن أي حديث عن عدم وجود تفويض لفتح الطرق السورية الداخلية إلى الشمال الغربي لا أساس له على أقل تقدير. ومن الآن فصاعداً، تقع مسؤولية هذه المسألة الأساسية على عاتقنا جميعا، وهي توفر مبدأ توجيهياً هاماً للقائمين على الصياغة فيما يتعلق بالشأن الإنساني.

ثانياً، هناك حاجة إلى انتقال مبكر من تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، التي لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، إلى الإنعاش على نطاق واسع وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستقلة في البلد. إن إعادة بناء البنية التحتية شرط مسبق لعودة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة تدوير عجلة الاقتصاد. وهذا منطق بسيط سيساعد في نهاية المطاف على تخفيف العبء عن كاهل المانحين. وتتفاقم مسألة عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم بسبب التوترات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة في البلدان المجاورة. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد في تحسين الظروف المعيشية للسوريين في سورية، بدلاً من إدامة الوضع المزري للاجئين في المخيمات، حيث لا يستطيع السوريون، والأطفال على وجه الخصوص، رؤية أي ضوء في نهاية النفق. وفي هذا السياق، ندعو الأمين العام والسيد مارتن غريفيث إلى مواصلة تعزيز الانتعاش في سورية بعد الحرب.

ثالثاً، يجب ألا يغيب عن بالنا الضرر الهائل الذي لحق بجهود الإنعاش جراء الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية والتي فُرضت من خلال الالتفاف على مجلس الأمن. ولذلك، من الضروري رصد هذه المشاكل والإعفاءات غير الفعالة للأغراض الإنسانية من تلك الجزاءات. ونتوقع أن يتلقى المجلس تقريراً مفصلاً عن هذه المسألة في المستقبل القريب.

ما زلنا نقدم المساعدة في مكافحة مرض فيروس كورونا، من بين جهود أخرى. وفي الشهر الماضي، قدمنا ربع مليون لقاح ومليونا من اختبارات PCR إلى سورية. ولا يمكننا أيضاً أن نغفل عن ذكر حقيقة أنه تم إجلاء آخر الأطفال الروس من مخيم روج في تموز/يوليه. وقد

أعدنا كل الأطفال الروس إلى ديارهم. وقريباً سيعود الأطفال الـ ١٠٦ الباقون في مخيم الهول إلى ديارهم. ونظراً لتدهور الحالة الأمنية في المخيم، نحث الزملاء على أن يحذوا حذونا. ويتزامن ذلك مع حث اليونيسف، التي عادت قيادتها مؤخراً من المنطقة، على ذلك أيضاً.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيد خالد عرقسوسي على إحاطاتهم. ونرحب أيضاً بممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

منذ أن نظر مجلس الأمن آخر مرة في الوضع السياسي والإنساني في سورية (انظر S/2021/516)، أدى تصعيد الأعمال العدائية إلى تفاقم الوضع الهش أصلاً للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات في التوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على بضع نقاط:

أولاً، إن استمرار العنف في شمال غربي سورية وزيادة الحوادث في درعا يؤثران بشكل أساسي على السكان المدنيين، الذين يعانون الآن من عواقب ١٠ سنوات من النزاع. وأدى العنف إلى مزيد من النزوح وازدادت احتياجات السكان نتيجة لذلك. كما أثرت الأعمال العدائية المبلغ عنها مؤخراً على المدارس والمستشفيات، وكذلك على تنقلات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، كما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/735).

وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي، المكسيك، على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. وبالمثل، نكرر دعوة الأمين العام إلى وقف الأعمال العدائية ومراعاة وقف إطلاق النار الدائم والمستدام على الصعيد الوطني، وفقاً للقرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٥٣٢ (٢٠٢٠).

ثانياً، بينما وفر تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود بعض الإغاثة للسكان، لا بد من التصدي لتحديات أخرى في مجال إيصال المساعدات الإنسانية، ولا سيما نقص المياه الذي أشار إليه آخرون هنا، وآثار الجفاف الذي تفاقم في الأشهر الأخيرة ويمكن أن يؤثر على أكثر من ٥ ملايين شخص. ويؤثر عدم صيانة مرافق المياه مثل محطة علوك سلباً على عملها. ولذلك، فإن ثمة حاجة ملحة إلى ضمان استمرار وصول الأفرقة التقنية لكي تقوم بالإصلاحات اللازمة والبحث عن حلول مستدامة طويلة الأجل.

وبالإضافة إلى العواقب الصحية، هناك جوانب أخرى مثيرة للقلق تتعلق بنقص المياه، وهي الآثار على المحاصيل والأمن الغذائي، فضلاً عن التأثير غير المتناسب على النساء والفتيات، اللائي يشكلن ٧٠ في المائة من العمال الزراعيين.

ثالثاً، في ضوء تزايد حوادث العنف في الهول، يجب إيجاد حل لإنهاء معاناة الناس الذين يعيشون في المخيم. وفي هذا الصدد، فإن عمليات الإعادة إلى الوطن التي قامت بها في الأشهر الأخيرة بلدان مثل العراق وألبانيا هي بلا شك حافز لتقديم بديل للأسر.

وفي سياق تأييد دعوة الأمين العام، تحث المكسيك الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها وتيسر عودة مواطنيها الذين لا يزالون في مخيم الهول.

رابعا، ثمة حاجة إلى تعزيز الحوار السياسي. ولم تحقق اللجنة الدستورية، بعد مرور ما يقرب من عامين على تشكيلها، نتائج ملموسة بعد. ونحث الوفد الذي عينته الحكومة على الاستجابة بشكل بناء لاقتراح المبعوث الخاص حتى يتسنى عقد اجتماع الهيئة المصغرة للجنة الدستورية في المستقبل القريب وإتاحة مواصلة عملية صياغة الدستور. ونأمل أيضا أن يتمكن السيد بيدرسن من زيارة دمشق قريبا وأن يكون الحوار مع الأطراف المعنية بناء.

ونعيد التأكيد على أن حوارا سياسيا شاملا للجميع، مع المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء ومجموعات المجتمع المدني الأخرى، أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم في حل النزاع السوري. بالإضافة إلى ما سبق، نشجع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تتمتع بتأثير على الأطراف، على تعزيز إعادة بناء الثقة بين الوفود وبالتالي صون العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

في الختام، بدون وقف نهائي للأعمال العدائية، ستستمر الاحتياجات الإنسانية وانعدام الثقة فيما يتعلق باستئناف الحوار السياسي في الازدياد. وتعتقد المكسيك أن كلاً من وقف إطلاق النار والعملية السياسية من الأولويات. وبناءً على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية عن ضمان تحقيقهما.

أخيراً، أود أن أطلب من السيد بيدرسن مزيدًا من المعلومات على النحو التالي. نفهم أن الاقتراح المقدم إلى الأطراف للاجتماع المقبل للهيئة المصغرة للجنة الدستورية قد رفضه الوفد الذي عينته الحكومة. سنكون ممتنين لمزيد من التفاصيل حول تحفظات وفد الحكومة وإمكانية تسوية تلك الخلافات حتى يمكن إحراز تقدم بشأن العملية الدستورية. وإذا تعذر عقد اجتماع آخر، فما هو البديل للمضي قدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؟ أخيراً، نظراً للتطورات الأخيرة في المنطقة، لا سيما في أفغانستان، سنكون ممتنين للحصول على تفاصيل حول تداعياتها المحتملة على سورية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، والسيد خالد عرقسوسي على إحاطاتهم.

يصادف هذا العام، ٢٠٢١، العام العاشر للأزمة السورية. لقد ألحقت الحرب معاناة لا توصف بالشعب السوري. ومرة أخرى ذكرنا مقدمو الإحاطات والتقرير الأخير للأمين العام (S/2021/735) بأن الأزمة السورية ببساطة يجب ألا تستمر وأن المجتمع الدولي يجب أن ينفذ بشكل شامل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لاستعادة السلام والاستقرار في سورية وتخفيف المأساة الإنسانية التي يعيشها شعبها.

واليوم، سأركز على ثلاث ضرورات. الضرورة الأولى هي الإسراع بالعملية المؤدية إلى حوار شامل للجميع من أجل سد هوة الخلافات بين الأطراف وإيجاد حل سياسي لتحقيق سلام واستقرار دائمين في سورية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة بناءة، وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل بفعالية بوصفها القناة الرئيسية للوساطة. وتشجع الصين المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة تيسير عمل اللجنة الدستورية السورية، وتدعو جميع الأطراف في سورية إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة للتمكين من عقد الدورة السادسة للجنة الدستورية وتحقيق تقدم إيجابي خلالها. ويجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية مستقلا وخاليا من التدخل الأجنبي لضمان أن تكون العملية السياسية مملوكة للسوريين ويتولى قيادتها السوريون.

والضرورة الثانية هي تحقيق استقرار الوضع الأمني في سورية من خلال اتخاذ خطوات عملية ومكافحة الإرهاب بفعالية. وفي الآونة الأخيرة، استمرت حالة عدم الاستقرار والاضطرابات في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية والجنوبية من سورية، حيث شنت القوات الإرهابية هجمات متكررة وصعدت الجماعات المسلحة المواجهات، في حين زادت العمليات التي تشنها القوات الأجنبية في سورية والهجمات الصاروخية الإسرائيلية ضد البلد من حدة التوترات.

وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى الاحترام الحقيقي لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وإنهاء غزوها واحتلالها غير المشروعين لسورية وهجماتهما عليها فورا. وينبغي للمجتمع الدولي، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن يكثف التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأن يتصدى لجميع الجماعات التي صنفها مجلس الأمن على أنها إرهابية. ولا مجال للمعايير المزدوجة. للحكومة السورية الحق في قيادة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب على أراضيها. ويجب احترام هذا الحق. ويجب نبذ أي محاولة للتحريض على الانقسامات العرقية باسم مكافحة الإرهاب.

والضرورة الثالثة هي التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في سورية، ودعم جهود الحكومة السورية الرامية إلى تحسين رفاه شعبها والتعجيل بإعادة الإعمار. تواجه سورية العديد من التحديات الاقتصادية والإنسانية، بما في ذلك الصراع المسلح، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وشح النفط. وكان للأعطال المتكررة الأخيرة في عمليات محطة مياه علوك تأثير خطير على ٤٦٠ ألف شخص يعيشون في شمال شرق سورية، حيث تعتبر المياه ضرورة لهم ومصدراً أساسيًا لسبل عيش الناس. وفي

الوقت نفسه، لا تزال هناك تدابير قسرية أحادية الجانب، مما يزيد من تفاقم المحنة الإنسانية للشعب السوري.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات بدون تأخير لزيادة إيصال المساعدات إلى سورية، بما في ذلك الغذاء والإمدادات الطبية واللقاحات. وفي سياق تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، تحث الصين جميع أطراف النزاع في سورية على حماية المدنيين ووقف الهجمات ضد المنشآت المدنية بشكل جدي. وتدعو الصين عمليات الإغاثة الإنسانية الدولية إلى احترام سيادة سورية والمضي قدما في المشاورات مع الحكومة السورية، مع إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق عمليات التسليم عبر خطوط التماس وجعل المساعدة المقدمة عبر الحدود أكثر شفافية. وينبغي لبعض البلدان الاستجابة لدعوة الأمين العام غوتيريش والمجتمع الدولي برفع جميع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية فورا.

وما فتئت الصين تدعم الجهود المبذولة للتخفيف من الأزمة الإنسانية في سورية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وأرسلت شحنات متعددة من الإمدادات إلى سورية لمكافحة كوفيد-١٩. ووصلت آخر شحنة من لقاحات كوفيد-١٩ المقدمة من جمعية الصليب الأحمر الصينية إلى دمشق في ٢٩ تموز/يوليه.

وخلال زيارته لسورية في تموز/يوليه، طرح مستشار الدولة الصيني ووزير الخارجية السيد وانغ يي الحل الصيني المكون من أربع نقاط للمسألة السورية. وشدد على أن مبدأ السيادة والاستقلال لا يجوز انتهاكه؛ ويجب تخفيف حدة الأزمة الإنسانية من دون تأخير؛ ويجب عدم التراخي في مكافحة الإرهاب؛ ويجب اتباع المسار المؤدي إلى المصالحة الشاملة للجميع بدون انحراف عنه. وقد لقي هذا الحل المقترح استحسانا واسعا في سورية وبلدان أخرى في المنطقة، ولقي صدى واسعا. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع بقية المجتمع الدولي لتنفيذ الاقتراح المكون من النقاط الأربع والمساهمة في تحقيق السلام واستعادة الاستقرار وتسريع إعادة الإعمار وتحقيق النظام والأمن الدائمين في سورية.

السيد الأدب (تونس)**:** شكرا السّيد الرئيس. كما أشكر كلا من المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسن ووكيل الأمين العام ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث والأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري خالد عرقسوسي على إحاطاتهم. وأرحّب بممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

تتابع تونس بانشغال التطورات الميدانية الجارية في سورية في ضوء تزايد منسوب العنف والتوتّر في الأسابيع الأخيرة في عدة أرجاء من البلد والذي لا يخدم الجهود الدبلوماسية لحلّ النزاع ويقوّض جهود تخفيف الأزمة الإنسانية وتطويق جائحة كوفيد ١٩. ونجدّد في هذا الإطار تأكيد موقفنا بأنه لا حلّ عسكريا للأزمة السورية. فالحلّ الوحيد يكمن في إيجاد تسوية سلمية سياسية سورية بتيسير من الأمم المتّحدة وذلك وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يعيد الأمن والاستقرار ويحفظ وحدة سورية وسلامتها الإقليمية وسيادتها على كافة أراضيها.

ونؤكّد على أهمية تأمين عودة سريعة للاستقرار من خلال العمل على خفض التصعيد واستعادة التهدئة وفقا للتفاهمات سارية المفعول ودفع جهود التفاوض والوساطة بما يهيّيء الظروف لتثبيت وقف شامل ومستدام لإطلاق النار في سورية أسوة بنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص بيدرسن.

نشدد أيضا على أهمية العودة السريعة إلى الاستقرار من خلال خفض التصعيد واستعادة الهدوء على أساس التفاهمات السارية المفعول. وينبغي أيضا بذل الجهود في مجالي التفاوض والوساطة من أجل التوصل إلى وقف شامل ومستدام لإطلاق النار في سورية استجابة لنداء الأمين العام والمبعوث الخاص بيدرسن.

نعرب أيضا عن قلقنا إزاء تفشي الإرهاب في عدة أنحاء من سورية، ونشدد على أهمية مواصلة الجهود لمكافحة لتنظيمات الإرهابية في البلد، لكون ذلك من مرتكزات تحقيق الأمن اللازم للتوصل إلى حل سياسي طويل الأجل في سورية وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نحث مجددا على تحريك العملية السياسية في سورية، من خلال استئناف عمل اللجنة الدستورية وهيئتها المصغرة في جنيف وعقد

جولتها السادسة في القريب العاجل مع العمل على ضمان استمرارية عملها. ونؤيد جهود المبعوث الخاص في هذا الصدد، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف السورية.

أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على المعلومات المستكملة التي قدمها في تقريره الأخير عن الحالة الإنسانية في سورية (S/2021/735)، على النحو الذي نص عليه قرار مجلس الأمن الأخير ٢٥٨٥ (٢٠٢١) وغيره من القرارات ذات الصلة. ونشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها التنفيذيون في سورية، بتنسيق من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية للسوريين في خضم جائحة مرض فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية الحالية.

نعرب أيضا عن بالغ قلقنا إزاء تدهور الوضع الإنساني في سورية مؤخرا. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة احترام جميع الأطراف لأحكام القانون الإنساني الدولي بالعمل على حماية المدنيين والمنشآت المدنية والطبية، والعاملين في المجال الإنساني والصحي، وضمان إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق إلى المحتاجين إليها. ولا يزال تثبيت الوقف الشامل لإطلاق النار في سورية ضرورة ملحة.

كذلك نحذر من الاتجاهات السلبية في مسائل المياه والطاقة، والمواد الغذائية في سورية في ظل تفاقم أزمة شح المياه، التي تلقي بظلالها على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المرافق الطبية، وتؤثر تأثيرا سلبيا على جهود مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا السياق، نؤيد الجهود الدولية والإقليمية المنسقة والرامية إلى معالجة هذه المشكلة على نحو فاعل ومستدام.

في الختام، نتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات المستكملة في التقارير المقبلة للأمين العام، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز جهود الأمم المتحدة في إيصال الإغاثة الإنسانية إلى سورية، ومشاريع الإنعاش المبكر، وتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري، بما يسهم أيضا في العودة الكريمة للنازحين واللاجئين. ونتطلع أيضا إلى متابعة ضمان إيصال المساعدة الإنسانية، واستخدامها على نحو فعّال وشفاف، فضلا عن توسيع نطاق المساعدات عبر خطوط التماس بالتنسيق مع الحكومة السورية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في جلستنا اليوم.

أود أن أبدأ كلمتي بالتأكيد مجددا على دعمنا المستمر لحل سياسي شامل ودائم في سورية. إن العملية السياسية ذات القيادة والملكية السورية والتي تيسر لها الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، هي وحدها الكفيلة بأن تنهي أخيرا هذه الفترة الطويلة من المشقة التي يعاني منها الشعب السوري.

لذلك، نشجع الأطراف المعنية على المشاركة البناءة في الحوار والتفاوض، ولا سيما في إطار اللجنة الدستورية. ونأمل أن يتوصل الطرفان قريبا إلى اتفاق بشأن أساليب العمل والجداول الزمنية لمواصلة محادثات اللجنة الدستورية.

وينبغي تعزيز الثقة بين المحاورين السوريين والجهات الفاعلة الدولية. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا كاملا الدور الحاسم الذي تقوم به الأمم المتحدة والمبعوث الخاص. ونأمل أيضا أن يتحقق قريبا اقتراح المبعوث الخاص بشأن صيغة دولية جديدة وأن يسفر عن نتائج إيجابية.

على الرغم من عدم اندلاع أعمال عنف كبيرة منذ ما يقرب من عام ونصف، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة للغاية. ويساور وفدي القلق إزاء تصاعد العنف، بما في ذلك في الشمال الغربي والجنوب الغربي. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2021/735)، لا يزال المدنيون الأبرياء يتحملون وطأة العنف والإرهاب؛ وتضاعف عدد الحوادث التي أثرت على المدنيين خلال الأشهر الستة الماضية مقارنة بالأشهر الستة التي سبقتها. وكانت نسبة الخسائر بين النساء والأطفال أكثر من نصف الخسائر التي وقعت في صفوف المدنيين. ولا تزال الهياكل الأساسية المدنية متضررة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل الحفاظ على الحالة الأمنية الهادئة في الميدان. وهذا شرط مسبق في غاية الأهمية للبحث عن حل سياسي.

وفي الوقت نفسه، يجب مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن بطريقة منسقة تنسيقا جيدا من أجل ضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على أفضل وجه.

أما على الصعيد الإنساني، فيتشاطر وفدي القلق إزاء استمرار تدهور الحالة في مختلف أنحاء سورية. إن الأزمة الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص السلع الأساسية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وما إلى ذلك، كلها تدفع الأشخاص الضعفاء إلى مزيد من البؤس.

نتقاسم أيضا القلق بشأن أزمة المياه المتعلقة بنهر الفرات، والتي قد تكون لها آثار إنسانية جسيمة، في الأجلين القصير والطويل. وهذا الوضع الراهن المتردي يستلزم وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق بغية تعزيز الاستجابة في سورية.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع، لأن الحفاظ على إمكانية وصول الناس إلى الشمال الغربي لا يزال أمرا حاسما في الوقت الراهن. واعترف القرار أيضا بتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وفي جملة أمور، بضرورة تعزيز مشاريع الإنعاش. وفي غضون ذلك، يلزم تكثيف الحوار بين الأطراف المعنية للاتفاق على التفاصيل التشغيلية عبر خط التوريد إلى المنطقة. ويسعدنا أيضا أن نرى التقدم الملحوظ في مجال التوريد عبر الخط المفضي إلى الشمال الشرقي، حيث تشكل المساعدة في المواد الطبية أولوية عليا.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة وحدة المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل في أن يوفر إجماعنا على اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) زخما قويا لإيجاد حل شامل وطويل الأجل للأزمة السورية.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن، ووكيل الأمين العام غريفيث، والسيد عرقسوسي على إحاطاتهم.

لا تزال الأزمة في سورية مصدر قلق عميق. والحالة الإنسانية آخذة في التدهور، وتتفاقم ويؤججها الركود الاقتصادي واستمرار الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. مما لا شك فيه أن العملية السياسية ذات القيادة والملكية السورية هي وحدها الكفيلة بعودة السلام والاستقرار والازدهار إلى البلاد.

ما فتئنا نؤيد جهود المبعوث الخاص الراسخة لتيسير العملية السياسية. ونشجع الأطراف على المشاركة البناءة في جميع المسائل التي ستساعد على الدفع قدما بالعملية، بما في ذلك المسائل الحاسمة، مثل الأشخاص المفقودين والمحتجزين، والعمل المهم الذي تقوم به اللجنة الدستورية.

وقد لاحظنا بقلق تزايد العنف الذي يسفر عن إصابة المدنيين ووفاتهم وإلحاق أضرار بالأعيان المدنية وتدميرها، ولا سيما المرافق الصحية والتعليمية. ويجدر بنا أن نعيد التأكيد على أن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية أمر بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تمتثل جميع الأهداف العسكرية، بما فيها الأهداف الرامية إلى القضاء على آفة الإرهاب، امتثالا تاما للمبادئ الدائمة للقانون الدولي. وينبغي أن يوجه التمييز والتناسب والحيطة جميع الإجراءات.

وعلاوة على ذلك، من الضروري الوقف الفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني، كما دعا إلى ذلك المبعوث الخاص. إن هذا الوقف للأعمال العدائية على الصعيد الوطني ليس حتميا لحماية المدنيين فحسب، بل إنه مطلوب أيضا لتهيئة بيئة مواتية للنهوض بالعملية السياسية.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، ما زلنا نشعر بالانزعاج من تزايد انعدام الأمن في مخيم الهول. فيجب توفير الحماية للمقيمين والعاملين في مخيمات النازحين. ولذلك، يجب إيلاء اهتمام عاجل للحالة الأمنية.

وقد ضاعفت الأزمة الاقتصادية المستمرة من عدد لا يحصى من التحديات التي تواجه الشعب السوري، مع تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ولا يزال ملايين السوريين يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدات الإنسانية، وتشكل الآلية العابرة للحدود التي أعيد تفويضها مؤخرا شريان حياة. ولكن يجب أن تستكمل بشكل فعال بطريقة عابرة

لخطوط التماس للوصول إلى جميع السوريين المحتاجين. ويسرنا في هذا الصدد أن نلاحظ الزيادة في عمليات التسليم عبر خطوط التماس.

إننا نحث الأطراف بقوة على مواصلة العمل معا لزيادة الاستجابة الإنسانية والمساعدة في تيسير التوزيع الفعال للقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفيما يتعلق بتلك النقطة، نلاحظ تسليم الدفعة الثانية من تلك اللقاحات من مرفق النفاذ العالمي للقاحات كوفيد-١٩ البالغ الأهمية. ونشيد بالبلدان التي قدمت لقاحات إضافية لسورية. فمكافحة كوفيد-١٩ تتطلب تعاونا دوليا وتضامنا عالميا.

كما تثير أزمة المياه قلقا بالغا. ولانخفاض منسوب المياه بشكل خطير في نهر الفرات عواقب كارثية على حالة البلد الاجتماعية والاقتصادية العامة. فالأرواح وسبل العيش مهددة، إذ يعتمد توليد الكهرباء وتوافر مياه الشرب النظيفة وري المحاصيل جميعا على إمدادات هذه السلعة الحيوية. فيجب أن يستمر رصد الحالة عن كثب. وعلاوة على ذلك، يجب أيضا إعطاء الأولوية لإيجاد حل مستدام للمسائل المتعلقة بمحطة المياه في علوك.

إننا نحث المجتمع الدولي على الانخراط بشكل عملي في سورية. وفي هذا الصدد، نناشد رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية التي فرضت على سورية من أجل مساعدة البلد في مواجهة التحديات التي تبدو مستعصية على الحل. كما نشجع دعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشامل في سورية من خلال مساعدات إعادة الإعمار لتعزيز قدرة الشعب السوري على الصمود وتعزيز الجهود الوطنية للبلد.

ويجب أن يظل الشعب السوري في طليعة جميع المداولات والقرارات. ويجب أن تسترشد أقوالنا وأفعالنا دائما باعتبارات إنسانية، لا بما هو مناسب من الناحية الجيوسياسية. وتقع على عاتقنا مسؤولية دعم سورية وشعبها بطريقة مجدية، ويجب ألا نخفق في الوفاء بها.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أبدأ بتوجيه الشكر للسيد غير بيدرسن والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما. وأحيط علما كذلك بالإحاطة التي قدمها السيد خالد عرقسوسي صباح اليوم.

وينبغي ألا يدخر أي جهد من أجل التوصل إلى وقف عام للأعمال العدائية تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة. وتواصل فرنسا إدانة الهجوم القاتل الذي شنه النظام السوري بمساعدة داعميه على مدينة درعا. كما يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد هجماتها في شمال غرب البلد.

إن احترام القانون الدولي الإنساني التزام على الجميع. وتظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، أولوية مطلقة. ويجب علينا أن نولي اهتماما خاصا لأشد الناس ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال، وأن نضمن حصولهم على المساعدة الإنسانية اللازمة. في الواقع يجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام، أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق. ومن الضروري أن يسمح النظام بوصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة درعا البلد، التي هي بحكم الأمر الواقع تحت الحصار، من دون مزيد من التأخير.

ويأتي تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا كإغاثة، ولكننا ندرك جميعا أنها غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ويؤسفنا أن معبر باب السلام ومعبر اليعربية لم يفتحا. ونرحب بالتقدم المحرز في إنشاء قافلة عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي ونأمل أن يتسنى تنفيذها قريبا. بيد أنني أود أن أشدد على أن المساعدة عبر خطوط التماس ليست بديلا عن الآلية العابرة للحدود.

وفي سياق الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جميع أنحاء سورية، التي تفاقمت بسبب تزايد انعدام الأمن الغذائي والقضايا الشديدة المتعلقة بالوصول إلى المياه كما ذكرنا السيد غريفيث، فإن عدم وجود زيادة كبيرة في أذونات النظام لقوافل الأمم المتحدة الإنسانية أمر يدعو إلى قلق بالغ كما يتضح من آخر تقرير للأمين العام (S/2021/735).

وتؤكد الانتفاضات في الجنوب الغربي ضد إعادة جهاز أمن النظام مرة أخرى أهمية التوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي غيابه سيستمر تكرار دورات العنف هذه وسيواصل المدنيون دفع أعلى الأثمان.

وبعد مرور عامين تقريبا على إنشاء اللجنة الدستورية، لم يبدأ العمل على وضع دستور جديد، بسبب تدخل النظام المتكرر. لقد حان الوقت للعمل معا لتنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لمرافقة العملية السورية – السورية في جنيف، والتي ستظل في حالة جمود بخلاف ذلك. ونشجع المبعوث الخاص على العمل في ذلك الاتجاه. ونعيد التأكيد على أن العملية يجب أن تتم بمشاركة المرأة مشاركة كاملة. وفرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، على استعداد للقيام بدورها كاملا. وتقع على عاتق روسيا مسؤولية خاصة في هذا المجال، ونأمل أن تتمكن من استخدام نفوذها لحث سورية على السير على طريق السلام والاستقرار الدائمين.

فبدون حل سياسي، لن تكون هناك عودة آمنة أو كريمة أو طوعية للاجئين والمشردين. ولذلك فإن عقد مؤتمر آخر بشأن عودة اللاجئين في دمشق في نهاية تموز/يوليه لا يمكن أن يغير الحقائق والواقع في الميدان. فلم يتم حتى الآن استيفاء شروط هذه العودة بأي شكل من الأشكال. وبدون حل سياسي، ستبقى مواقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع والتعمير من دون تغيير.

وأخيرا، سنواصل كفاحنا الدؤوب ضد الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سورية. وسيحاسب المسؤولون عن هذه الجرائم على أفعالهم.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية. وقد أحطنا علما كذلك بالتعليقات التي أدلى بها السيد خالد عرقسوسي.

تواجه سورية تحديات عديدة في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على التصعيد العسكري الأخير في جنوب البلد، الذي يشكل قلقا متزايدا بالنسبة لإستونيا. وللأسف، لم تضمن السلطات السورية الاستقرار في محافظة درعا. فقد تشرد أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص في المنطقة هذا الصيف، مع اطراد تزايد العنف.

وتدين إستونيا قصف الجيش السوري للمناطق الحضرية ما يهدد رفاه وسلامة الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن. واستنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإن تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني شرط مسبق للحوار السلمي. كما تستمر مستويات المعيشة العامة في التدهور، حيث لا يزال الفساد وأمراء الحرب منتشرين على نطاق واسع في جميع أنحاء سورية. إن عودة اللاجئين بأمان وكرامة أمر غير ممكن.

وأود أن أؤكد، في ضوء تلك المصاعب وجائحة مرض فيروس كورونا، على عمل المنظمات الإنسانية الدولية الذي يظل حاسما في الوصول إلى ملايين الناس في الميدان بالمعونة الطبية والإنسانية اللازمة. وتدعو إستونيا جميع الأطراف إلى توفير وصول إنساني آمن ومستدام ومن دون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين. ومع مراعاة ذلك، فإن تجديد آلية المساعدات عبر الحدود لمدة عام واحد في تموز/يوليه أمر مشجع بالتأكيد، خصوصا بالنظر إلى أنه لم تتم أي عمليات تسليم عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية.

ووصلت المناقشات السياسية إلى طريق مسدود، حيث لم تستمر محادثات اللجنة الدستورية. وتشجع إستونيا المبعوث الخاص على استكشاف تدابير إضافية لبناء الثقة تعزيزا لحوار حقيقي. والأهم من ذلك، أننا نعتقد أن اتخاذ خطوات ذات مغزى فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين تعسفا يمكن أن يساعد في تخفيف حدة التوتر. وأكرر دعوة إستونيا والاتحاد الأوروبي إلى ضرورة إنشاء آلية دولية لتحديد مكان المفقودين أو رفاتهم. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن جرائم الحرب والجرائم الكثيرة المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن وضع حد للإفلات من العقاب. ونطالب بالإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفيا والسجناء السياسيين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وكما سمعنا، فإن الوضع في درعا خطير. إذ يحاصر نحو ٥٠ ٠٠٠ مدني هناك منذ حزيران/يونيه. وأدى القصف العنيف إلى

نزوح ٠٠٠ ٣٧ شخص، وقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين. وقد استهدف النظام السوري البنية التحتية المدنية، كما حدث طوال فترة النزاع، حيث جعل القصف أجزاء من مستشفى درعا الوطني غير صالحة للعمل. ولا يزال المدنيون يواجهون نقصا في الوقود وغاز الطهي والماء والخبز، نتيجة لسلوك النظام.

وتدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف إلى ضمان الوصول الإنساني المحايد والتعجيل بذلك من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك من خلال شركاء غير مسجلين في دمشق. وندعو على وجه الخصوص إلى منح الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إلى درعا البلد، حيث لم تحصل الأسر التي يقدر عددها بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٦ أسرة على المساعدات الإنسانية والدعم منذ ٥ آب/أغسطس.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به مؤخرا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي تناول الحالة الإنسانية المروعة، وكذلك بالملاحظات التي أدلى بها اليوم المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث. ونرحب بالحصول على معلومات مستكملة من الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى وضع خطط للطوارئ وضمان استجابة إيجابية لطلب تسيير قافلة مشتركة بين الوكالات إلى درعا.

يجب أن يحصل جميع سكان درعا على خدمات الدعم الحيوية والغذاء. يجب أن يتوقف الحصار. وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء تصاعد العنف في شمال غرب سورية، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار. ونشعر بالفزع إزاء تقارير اليونيسيف التي تفيد بأن ما لا يقل عن ٤٥ طفلا قد قتلوا أو جرحوا منذ بداية تموز/يوليه. ونحث جميع أطراف الصراع على احترام وقف إطلاق النار وضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

أخيرا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، هناك حاجة إلى معالجة ندرة المياه من خلال خطة استجابة شاملة ومتعددة القطاعات، منسقة على مستوى سورية بأكملها، بدعم من مركز الاستجابة الإقليمي للأمم المتحدة في سورية في عمان. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في هذا الصدد ونتطلع إلى تحليل موحد وتخطيط للاستجابة.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، تحث المملكة المتحدة على تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أي وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والوصول إلى المعونة دون عوائق، وإطلاق سراح المحتجزين تعسفا، وتهيئة الظروف لعودة آمنة للاجئين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عملا بدستور جديد. هذه تمثل السبيل الوحيد للخروج من الصراع.

ويحظى المبعوث الخاص غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، بدعمنا الكامل لجهودهما المتواصلة لإحراز تقدم في هذا الملف.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والسيد عرقسوسي والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطاتهم الإعلامية.

إن أعمال العنف والتصعيد في جنوب وشمال سورية خلال الصيف هي تذكرة قاسية بالحاجة الملحة إلى رؤية تقدم في الملف السياسي والمضي قدما نحو حل سياسي. وهي توضح ضرورة أن تتفق جميع الأطراف في سورية على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما تبين أن الوضع الراهن لا يمكن أن يظل على ما هو عليه، ومدى تقلب الحالة. والهدوء النسبي الذي شهدناه خلال العام ونصف العام الماضيين هش، كما أبرز المبعوث الخاص، ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تشجيع خفض التصعيد. وهناك خطر كبير من وقوع المزيد من أعمال العنف والمزيد من الخسائر في صفوف المدنيين. واسمحوا لي أن أذكر جميع الأطراف بالتزامها بحماية المدنيين.

وفي جلسة الشهر الماضي (انظر S/PV.8817)، أعربت النرويج، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، عن أملها في أن يشكل تصويت المجلس بالإجماع تأييدا للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) أساسا لحوار وعملية متجددة وبناءة أكثر على المسار السياسي. وما زلنا نأمل في أن تشارك جميع الأطراف في هذا العمل من أجل إحراز تقدم يعود بالفائدة على جميع السكان السوريين. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر تأييدنا لجهود المبعوث الخاص من أجل آلية دولية أفضل ونهج

تدريجي. ونحث جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في سورية على المشاركة البناءة في العملية وتحديد القضايا الملموسة التي يمكن أن تكون جزءا من مفاوضات تدريجية.

ومن أجل تأمين عملية شاملة وذات مصداقية، نسلط الضوء على الحاجة إلى إشراك المرأة. ونؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص للمشاركة مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية والمجتمع المدني السوري الأوسع، بما في ذلك الجماعات النسائية.

وبشكل عام، لا يزال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو إطار الحل السياسي في سورية، الذي وافق عليه المجلس بتوافق الآراء. ويشمل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفا، ووضع دستور جديد، على أن تلي ذلك الانتخابات. ولذلك، فإن اللجنة الدستورية ليست سوى جزء واحد من أحجية أكبر، ولكنها لا تزال العملية والساحة الوحيدة الجارية حيث يلتقي الطرفان.

ورغم أن الجولة السادسة من المفاوضات لم تعقد بعد، فإننا نلاحظ أن العمل جار ونؤيد جهود المبعوث الخاص في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، نأمل أن يتفق الطرفان على إطار مناسب قبل الجولة المقبلة من المفاوضات. ومن الضروري أن تسفر الجولة المقبلة عن نتائج ملموسة نحو إصلاح الدستور وأن يستمر العمل من أجل حل سياسي أوسع نطاقا وأن يظهر التقدم في هذا المجال أيضا. يجب على الأطراف السورية والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المشاركة في سورية أن تسهم في إحراز التقدم وتقديم تنازلات.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الشعب السوري يستحق السلام والاستقرار. والمنطقة أيضا تحتاج إليهما.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأشكر أيضا السيد خالد عرقسوسي على إحاطته. وأرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

لن يظهر حل للأزمة السورية بقوة السلاح وحدها – وهو ما لا يمكن تأكيده بما فيه الكفاية – بل من خلال حل سياسي تفاوضي يشمل جميع شرائح المجتمع السوري المختلفة دون استثناء. ونعرب عن أسفنا لاستمرار الأعمال العدائية والضربات الجوية ونيران الصواريخ الأخرى على المناطق التي يسكنها المدنيون، ولا سيما في الجنوب والشمال الغربي. وندعو جميع أطراف الصراع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتدعو النيجر الطرفين إلى إعلان وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقا لطلب الأمين العام ومبعوثه الخاص، من أجل تهيئة الظروف لعملية سياسية ناجحة، والتمكين من مكافحة جائحة فيروس كورونا بفعالية.

وعلى الجبهة السياسية، يعرب وفدي عن أسفه لعدم إحراز العملية السياسية في سورية تقدما حقيقيا على الرغم من إنشاء اللجنة الدستورية وجولات المفاوضات المتعددة. لقد حان الوقت لكي تنظم الأطراف نفسها وتظهر حدا أدنى من التوافق لكسر الجمود ووضع العملية السياسية على المسار الصحيح.

وعلى الصعيد الإنساني، نرحب بالجهود اليومية للمنظمات الإنسانية، التي تعمل بلا كلل لمساعدة السوريين المحتاجين في جميع أنحاء سورية. إن العاملين فيها أبطال حقيقيون لهؤلاء الناس.

وفي هذا الصدد يكتسي إيصال المساعدة الإنسانية وتقديم الدعم الإنساني بصورة آمنة غير متحيزة ودون عوائق الآن، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، أهمية أكثر من أي وقت مضى. كما ندعو الحكومة السورية إلى مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة وشركائها لتحسين وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط الحدود.

ويساور النيجر قلق عميق إزاء استمرار معاناة الشعب السوري في ظل الآثار المتداخلة للصعوبات الاقتصادية والأمنية وجائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض منسوب المياه وضعف تدفق نهر الفرات يشكلان مصدر قلق بالغ. وربما تزيد هذه الحالة من تعقيد الظروف الهشة أصلا بالنسبة للسكان الذين سيكون خيارهم الوحيد الانتقال مرة أخرى.

في الختام، يدعو وفد بلدي إلى تخفيف أو رفع الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي تؤثر كثيرا على قدرة سورية على مواجهة

الجائحة والأزمة الاقتصادية الحالية. وتعدُّ هذه الجزاءات عاملا مضاعفا لسوء الحالة الإنسانية في سورية ولجيرانها وللمنظمات الدولية العاملة في الميدان أيضا.

أخيرا، ندعو جميع الجهات الفاعلة الخارجية المعنية بالأزمة السورية إلى احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويعتمد التقدم الحقيقي والملموس في عمل اللجنة الدستورية ووقف الأعمال العدائية أيضا على مستوى ذلك النفوذ الخارجي.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام، مارتن غريفيث، والسيد خالد عرقسوسي على إحاطاتهم بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية. كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

وترحب كينيا بالدراسة المشتركة للحالتين السياسية والإنسانية في سورية. ونؤكد من جديد أن سلامة الشعب السوري ورفاهه وسلامه هو ما تعنى به كينيا أساسا.

ونكرر، شأننا شأن المتكلمين الآخرين، التأكيد على أن التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض هو الحل الوحيد للنزاع في سورية. لذلك يجب على الأطراف وأصحاب المصلحة الالتزام حقا بكسر الجمود الحالي فيما يتعلق باستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية والالتزام بتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وندعو الأطراف إلى إيلاء اهتمام جدي لمقترحات المبعوث الخاص بشأن سد الفجوة والالتزام باتخاذ خطوات بناءة نحو تحقيق الأمل والمصالحة والسلام والاستقرار السياسي والازدهار في سورية. إن الشعب السوري يتطلع إليهم لتحقيق تلك الطموحات الحاسمة.

ويساور كينيا قلق بالغ إزاء تصاعد الأعمال العدائية ومستويات انعدام الأمن. ونشجب حوادث إطلاق النيران المتفرقة المتكررة عبر الخطوط والقصف العشوائي والغارات الجوية في الشمال الغربي في جنوب إدلب وفي الجنوب الغربي، ولا سيما في محافظتي درعا والسويداء. إن هذه الهجمات تؤجج النزاع وتقوض أي آفاق لتحقيق السلام والعودة إلى الحياة الطبيعية.

ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على ضرورة التخفيف من شدة الأعمال العدائية وأن تحترم جميع الأطراف وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وأن تلتزم به، فضلا عن تجديد التزاماتها بوقف الأعمال العدائية. ويجب عليها إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، بما في ذلك في مخيم الهول، حيث تتزايد التهديدات ضد النساء والفتيات، علاوة على حماية الهياكل الأساسية المدنية الحيوية.

نؤكد مرة أخرى ضرورة بذل جهود متجددة لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، بما في ذلك مساءلة المسؤولين عن الجرائم البشعة.

وما زالت الحالة الإنسانية المتردية التي تفاقمت بفعل الضائقة الاقتصادية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تبعث على القلق الشديد. وما زال يستمر تدهور الأمن الغذائي كما يتضح من عدم كفاية استهلاك الأغذية الذي زاد على الصعيد الوطني بنسبة ١٥ في المائة.

علاوة على ذلك، فإن آثار تغير المناخ، ولا سيما انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات وفي محطة علوك للمياه، تترتب عنها عواقب هائلة على الأمن المائي والغذائي فضلا عن إمدادات الكهرباء بالنسبة لملايين الأشخاص. وندعو إلى اتخاذ تدابير مناسبة للتصدي لتلك التطورات المقلقة.

وتثني كينيا على الاستجابة الإنسانية من قبل الأمم المتحدة بواسطة أنشطة الإنعاش المبكر وتوفير سبل العيش بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، خاصة لأشد الفئات ضعفا. وتبعث تلك المبادرة الأمل في الانتعاش نحو الحياة الطبيعية.

ونلاحظ أنه لا يزال هناك ٣,٤ مليون شخص في شمال غرب سورية و ١,٣ مليون شخص آخرين في شمال شرق سورية بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ويسرنا أن تظل آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وسيلة حاسمة لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك لقاحات كوفيد-١٩ للوصول إلى هؤلاء السكان.

ونشعر بالارتياح أيضا إلى الزيادة من ١٠ إلى ١٢ في المائة في العمليات المنتظمة والمستمرة عبر الخطوط في الشمال الشرقي، ولا سيما في محافظة الحسكة. وما زلنا نشجع حكومة سورية والأمم المتحدة على مواصلة العمل على التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكّن من إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع في الشمال الغربي.

ختاما، ترحب كينيا بزيارة المبعوث الخاص المزمعة إلى دمشق وتأمل أن تسفر عن نتائج تمثل خطوة إلى الأمام في السعي إلى تحقيق السلام المستدام في سورية. كما أحطنا علما باعتزام السيد غريفيث السفر إلى سورية بصفته الجديدة كي يتسنى له الحصول على تقدير أفضل للحالة الإنسانية. ونتطلع إلى إحاطته بعد ذلك. وتعرب كينيا عن تضامنها مع الشعب السوري في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم من خلال حوار سياسي تقوده وتملك زمامه سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

أشاطر المتكلمين الآخرين توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث على إحاطتيهما. وأشكر أيضا السيد خالد عرقسوسي الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري.

لم تسفر بعد جهود المبعوث الخاص لإنهاء الجمود فيما يتعلق بعمل اللجنة الدستورية عن نتائج إيجابية. ولم تجتمع الهيئة المصغرة للجنة الدستورية منذ كانون الثاني/يناير. إن اللجنة الدستورية مكلفة بإعداد وصياغة مشروع الإصلاح الدستوري للموافقة الشعبية عليه، الأمر الذي يسهم في التسوية السياسية في سورية وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونأمل أن تساعد تفاعلات المبعوث الخاص الأخيرة، بما في ذلك زيارته لموسكو، في عقد الاجتماع السادس للهيئة المصغرة للجنة الدستورية قريبا. ومن شأن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة على المعايير المرجعية والقواعد الأساسية للاجتماع السادس أن يسهم إسهاما إيجابيا في هذه العملية.

ونعتقد أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الانخراط في حوار بنّاء من أجل المضي قدما بالمسار السياسي بقيادة الأمم المتحدة. وأثبت اعتماد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في الشهر الماضي أن من شأن الجهود المخلصة التي تبذل بالنيابة عن جميع أصحاب المصلحة أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وندعو المحاورين الإقليميين والدوليين إلى تقديم دعمهم الكامل للمبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى المضي قدما بالمسار السياسي. ونرحب بالاجتماعات الأخيرة التي شاركت فيها الدول الضامنة لمسار أستانا وتفاعلات المبعوث الخاص في ذلك الصدد.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية في سورية، لا سيما في درعا والشمال الشرقي والشمال الغربي. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/735) فقد تصاعد النشاط العسكري والأعمال القتالية في الأشهر الأخيرة وأثر ذلك تأثيرا خطيرا على السكان المدنيين. ويبين القتال الأخير في درعا على هشاشة الحالة. ونعتقد أن وقف إطلاق النار الشامل على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لمصالح الشعب السوري.

وما زلنا نشير إلى تورط الجهات الفاعلة الخارجية في سورية وتأثيرها على تزايد الإرهاب في سورية وفي المنطقة على حد سواء. وتواصل الجماعات التي صنفها مجلس الأمن باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وهيئة تحرير الشام، تعزيز قوتها في سورية، كما أن أنشطتها مذكورة في تقرير الأمين العام. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية شن هجماته في مناطق في جميع أنحاء دير الزور والحسكة وريف حمص الشرقي. واستهدف تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً البنى التحتية للطاقة في بعض الحالات. ولا تزال هيئة تحرير الشام تتمتع بنفوذ مهيمن في إدلب. وهذا أمر يدعو للقلق الشديد. فمن الضروري أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية في سورية، على النحو الذي يحدده مجلس الأمن.

وتعتقد الهند اعتقاداً راسخاً أن الأمن والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل لا يمكن أن يتحققا إلا بالحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كما أننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون

هناك حل عسكري للنزاع السوري، ونؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أبرزت الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام مارتن غريفيث مرة أخرى الحالة الإنسانية المزرية في البلد. ويعاني الشعب السوري من عنف وإرهاب لا هوادة فيهما لأكثر من عقد من الزمان حتى الآن. وقد تدهورت الحالة الاقتصادية أكثر في الأشهر الأخيرة. وما فتئ النساء والأطفال والمسنون السوريون يتأثرون بطرق غير متناسبة. وقد زادت الجائحةُ الأوضاعَ سوءاً. وهناك حاجة ملحة لزيادة المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد، دون تمييز أو تسييس أو أي شروط مسبقة.

وما نحتاج إليه على الفور هو مشاركة نشطة تتسق مع استقلال سورية وسلامتها الإقليمية وتعالج الطابع الملح للمسائل الإنسانية من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، ولا سيما في الشمال الغربي من سورية. ويتيح اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) فرصة أخرى لتعزيز المساعدة الإنسانية، ولا سيما إيصال المعونة عبر الحدود. ونأمل أن يتعزز ذلك أكثر في الأشهر المقبلة.

تقدم الهند المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية إلى سورية من خلال المنح وخطوط الائتمان للمشاريع التنموية وإمدادات الأدوية والأغذية وإقامة مخيمات لتركيب الأطراف الصناعية وتنظيم برامج تدريبية لبناء القدرات. ونعتزم مواصلة السير على هذا المسار، وتكرر الهند التزامها الثابت بمواصلة دعمها للشعب السوري.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صبّاغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا النقاش المشترك حول الشقين السياسي والإنساني في سورية، والذي يخدم هدف الاستثمار الأمثل لوقت وموارد هذا المجلس.

تُشكّل عودة المواطنين السوريين إلى بلدهم أولوية بالنسبة للدولة السورية، وقد جدد السيد رئيس الجمهورية العربية السورية في خطاب القسم يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠٢١ الدعوة للمواطنين السوريين للعودة إلى بلدهم. كما جددت الحكومة السورية خلال الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لعودة اللاجئين التي عقدت في دمشق في شهر تموز/يوليه الماضي أيضاً عزمها على مواصلة جهودها في هذا الإطار والعمل ضمن الإمكانيات المتوفرة لديها لتسهيل وتيسير العودة الآمنة والكريمة لمواطنيها وتهيئة ظروف الحياة المناسبة لهم. لقد أثمر تعاونها الوثيق في هذا الإطار مع الدول الصديقة ومع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية في عودة عدد كبير من السوريين إلى بيوتهم.

في المقابل، تواصل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون عرقلة كل المبادرات المتعلقة بعودة السوريين إلى وطنهم، كما تستمر في التضليل الإعلامي ودعاياتها المعادية عبر الادّعاء بأن الظروف المناسبة لعودة اللاجئين ليست متوفرة بعد.

لقد رحّبت سورية بزيارة السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، إلى سورية أواخر الشهر الجاري، وذلك لإطلاعه على الواقع الميداني، والتعرّف على رؤيته الأولية للحلول الجذرية للأزمة الإنسانية فيها. نحن نتطلع إلى تقاريرَ أكثر واقعية وإلى مقاربةٍ جديدةٍ للوضع الإنساني في سورية تتعامل مع التحديات التي تؤثر فيها بشكلٍ خطير وعميق على العمل الإنساني والإغاثي.

لقد أَوضَحتْ سورية مراراً الأسبابَ الحقيقية لتفاقم الأوضاع الإنسانية والمعيشية فيها وإعاقة قدرة الحكومة السورية على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ودفع عملية إعادة الإعمار وتأهيل البُنى التحتية المتضررة بفعل الإرهاب والعدوان الأجنبي واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك تأمين اللقاح للسوريين. وتعيد سورية التأكيد على أن تحسين الوضع الإنساني للسوريين يتطلب ما يلي:

أولاً، رفع الإجراءات القسرية الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على سورية وشعبها، والتي خلقت تداعيات كارثية تمنع وصولَ الغذاءِ والدواءِ والوقودِ وغيرها من الاحتياجات الأساسية للشعب السوري، كما باتت تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ على مستوى ونوعية وكفاءة العمليات الإنسانية والإغاثية التي تباشرها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بما يسهم في إفراغ العمل الإنساني من مضمونه.

ثانياً، إنهاء احتلال القوات الأمريكية لشمال شرق سورية، والقوات التركية لشمال وشمال غرب سورية، ووقف استنزافِها وسرقتها لثرواتِ الشعب السوري ومقدّراتهِ الوطنية، التي تنتهك سيادة واستقلال سورية وسلامة أراضيها. وإن كل مبرراتها الكاذبة لتعليل احتلالها لن تقنع أحداً. إن استمرار قوات نظام الاحتلال التركي والمجموعات الإرهابية التابعة لها والميليشيات الانفصالية باستخدام المياه كسلاح ضد المدنيين، عبر قطعهم للمياه عن محطة علوك للمرة السادسة والعشرين، والتي تمثّلُ مصدرَ مياه الشُّربِ لأكثرَ من مليون مواطنٍ يعيشون في الحسكة وريفها، خاصة مع الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة، يخلق كارثةٍ إنسانيةٍ ويمثلُ سلوكاً إجرامياً وانتهاكاً صارخاً للمواثيق الدولية يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. مما يستدعي التدخل الفوري من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة لإلزام النظام التركي بإعادة تشغيل هذه المحطة واحترام الاتفاقيات الدولية بإعادة ضخ مياه نهر الفرات لتعود إلى مستواها، وفقاً للكمية المتفق عليها ثنائياً.

ثالثاً، ضرورة أن تشمل الأنشطة الإنسانية تقديم الدعم لمشاريع التعافي المُبكر وإعادة تأهيلِ البُنى التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية كالتعليمِ والصحة. مع الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٥٨٥ (٢٠٢١) تضمن إشارات جديدة واضحة بشأن ضرورة توسيع مجالات العمل الإنساني، تتطلبُ ترجمةً عمليةً على الأرض وتحقيقَ نتائجَ ملموسة بشأنها.

رابعاً، أهمية تعزيز جهود العمل الإنساني من داخل سورية باعتباره المقاربة الأفضل والأكثر فعالية، خاصة وأن الجزء الأكبر من العمليات الإنسانية والإغاثية تتم من داخل سورية وبالتنسيق مع الحكومة السورية التي تقدم كل التسهيلات الممكنة لإيصال المساعدات لجميع السوريين، بما في ذلك إلى مناطق في الشمال الغربي، والتي تأخذُ في الاعتبار أيضاً ضمان حماية وسلامة العاملين في المجال الإنساني أثناء إيصال تلك المساعدات.

خامساً، إنهاء مجلس الأمن للآلية الفاشلة لإدخال المساعدات عبر الحدود، لما تتضمنه من إضاعة للموارد وتشويهٍ للعمل الإنساني وتسييسه، إلى جانب انتهاكها للسيادة السورية وغياب آليات الرقابة والتوزيع التي تضمن الوجهة النهائية للمساعدات الإنسانية، مما جعلها وسيلةً لضخ شريان الحياة وتقديم الدعم للمجموعات المسلّحة المصنّفة ككياناتٍ إرهابية.

سادساً: وضع حدٍ للسلوك اللاإنساني لبعض الدول الغربية التي تستمر في المتاجرة بمحنة الشعب السوري عبر تسييسها لكل جوانب العمل الإنساني وتخريبه، لتحقيق أهدافها السياسية. ولا بد من ضمان قيام الأمم المتحدة ومنظماتها المعنية بالشأن الإنساني بإصلاح مواطن الضعف والخلل في عملها باعتماد نهج حيادي ودعم مشاريع الإنعاش المبكر، والإسهام في الانتقال الحتمي نحو العمل التنموي الذي يواجه تحدياتٍ كبرى جراء الضغوط والشروط المسيّسة واللاءات والإملاءات المفروضة من تلك الدول على دور الأمم المتحدة.

تطرقتْ بيانات بعض الدول إلى الوضع في جنوب سورية بشكل خاطئ، وتحديداً في منطقة درعا البلد. وللتوضيح فقد شهدت هذه المنطقة تصعيداً كبيراً في الأعمال العدائية من قبل جماعات مسلّحة وعناصر إرهابية والتي خرقت بأوامر من مشغليها الخارجيين اتفاقيات وقف إطلاق النار والتهدئة التي كانت قائمة بوساطة من الأصدقاء الروس، حيث تعرّض المدنيون ومواقع الجيش السوري هناك لاعتداءاتٍ وأعمالِ عنفٍ واحتجازٍ تسببت بتصعيدٍ للأوضاع في المنطقة الجنوبية.

وخلافاً لكل التضليل الذي تمارسه بعض الدول والجهات الدولية حول ما يدور في درعا البلد، نود أن نوضح لمن فقد الحكمةَ والتوازنَ أو انساق خلف الدعايات الرخيصة للإرهابيين، بأن نَذكُر بعض الأرقام

التي تثبت حكمة الدولة السورية. لقد تمت معالجة ملفات ٩٠٠ ٣ شخص من المطلوبين لقيامهم بأعمال إرهابية من أصل ٦٠٠ ٤ ملف، وأُعيد للعمل ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ عامل، وتم إخلاء سبيل أكثر من ٧٠٠ ١ موقوف. في المقابل، اغتال الإرهابيون ١٨ رئيس بلدية بريء، وأودوا بحياة أكثر من ٢٥٠ من قوات الجيش والشرطة. وقاموا بتصفية أكثر من ٦٥ مواطناً بتهمة الوقوف إلى جانب الدولة السورية، وقتل أكثر من ٥٠ مواطناً من المدنيين العاديين. أما الجرحى، فيصل عددهم إلى قرابة ٥٠٠ مدني وعسكري.

هل سمعنا من مصادر الأمم المتحدة، أو من أسياد هؤلاء الإرهابيين مثل هذه المعلومات من قبل؟ أم أن تقاريرهم تحفل بالأرقام فقط عندما يرغبون بتشويه مواقف الدولة السورية! لماذا لم يتم الحديث عن هجوم هؤلاء الإرهابيين على قرية المتاعيّة في محافظة درعا التي سقط فيها ٤٠ مواطناً بين شهيد وجريح، وتم تدمير ستة منازل فيها بالكامل فوق رؤس ساكنيها، وتدمير مصادر المياه وخطوط الطاقة الكهربائية فيها. تماماً كما يفعل تنظيم "بوكو حرام" الإرهابي في نيجيريا. هل تعاملت الدول الأوروبية التي ساندت هؤلاء الإرهابيين مثل فرنسا، وبريطانيا ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي مع مثل هذه العصابات الإرهابية إلا بقوة السلاح، والملاحقة، وتحييد الكثيرين منهم؟

تؤكد سورية رفضها القاطع لكل الادعاءات الكاذبة التي وردت في بيانات بعض الدول حول الوضع في درعا، كما تأسف للمقاربة الخاطئة التي تناول فيها فريق العمل الإنساني للأوضاع في المنطقة الجنوبية، وحديثه عن تقييد لحرية المدنيين الذي يمثل تشويهاً لحقيقة الأوضاع على الأرض، وإصراراً من معدي بعض التقارير الأممية على تبني الروايات الملفقة أو الجزئية بطريقة تستهدف الحكومة السورية بشكل مباشر أو غير مباشر.

تؤكد سورية أيضا حرصها على معالجة الجوانب التي تزعزع الاستقرار في المنطقة الجنوبية من خلال الحوار، وقد مارست – وما زالت حتى هذه اللحظة – تمارس أقصى درجات ضبط النفس، من أجل عدم الدفع نحو مواجهات يتضرر منها الأبرياء.

في مقابل هذه الحملة المنسقة لشن الأكاذيب ضد الحكومة السورية، كان هناك صمتٌ مُطبقٍ من قبل بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس عن الممارسات العدوانية التي تقوم بها قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على أراضي بلدي بالتعاون مع أدواتها العميلة من ميليشيات انفصالية أو كيانات إرهابية. وكان هناك تعامٍ مخزٍ عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سيادة الجمهورية العربية السورية، وتجاهل لتداعيات مثل هذه الاعتداءات على أمن واستقرار المنطقة. إن كل هذه الممارسات والاعتداءات الخطيرة تمثلُ انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في بلدي، والتي تؤكد على احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.

يرحب وفد بلدي بما تضمنه البيان الصادر عن الدول الضامنة لمسار أستانا في ختام اجتماعها السادس عشر الذي عقدته في شهر تموز/يوليه الماضي في العاصمة الكازاخية نور سلطان. في هذا السياق يتوجه وفد بلدي بالشكر لروسيا وإيران على مساهمتهما في إنجاح أعمال هذه الجولة، ويطالب النظام التركي بالوفاء بتعهداته بموجب اتفاقيات أستانا وتفاهمات سوتشي، والكف عن ممارساته التي لا تسهم في توفير البيئة المواتية للحل السياسي.

أود أن أشير أيضا إلى أن الحكومة السورية تواصل متابعتها لجهود المبعوث الخاص غير بيدرسن، وتجدد التزامها بعملية سياسية بملكية وقيادة سوريتين، وانخراطها بشكل إيجابي وبنّاء لتيسير عقد الجولة السادسة للجنة الدستورية التي نتطلع لانعقادها قريباً. في هذا السياق تشدد سورية على ضرورة الاحترام التام لمرجعيات اللجنة وقواعد إجراءاتها، وعدم التدخل في عملها أو محاولة فرض خلاصات له أو جداول زمنية لا منطقية وغير واقعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كوجيغيت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

كما أتقدم بالتهنئة لوكيل الأمين العام غريفيث على توليه منصبه الجديد، وأتطلع إلى الترحيب به في تركيا.

إذ احتفلنا مؤخرا باليوم العالمي للعمل الإنساني، أود أن أعرب عن امتناننا للعاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء سورية، الذين يخاطرون بحياتهم لمساعدة الشعب السوري. وسنواصل دعم جهودهم الدؤوبة.

وما برحنا نؤكد منذ أكثر من عام، في مواجهة تدهور الحالة الإنسانية والأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، إن آلية الأمم المتحدة عبر الحدود أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى.

شدد الأمين العام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإنسانية الموجودة في الميدان، على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية للشعب السوري.

إن المجلس، باتخاذه القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في الشهر الماضي، قد اختار بين الاحتياجات الملحة للشعب السوري والحسابات السياسية لنظام الأسد. ونرحب بقرار المجلس حول تجديد الآلية لمدة ١٢ شهرا.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا حاليا، يواصل ملايين الأشخاص في الشمال الغربي كفاحهم من أجل البقاء على قيد الحياة بالمعونة التي تأتي من تركيا عبر معبر باب الهوى. ويشمل ذلك أيضا لقاحات كوفيد-١٩، التي تظل لا غنى عنها، نظرا لوجود أنحاء كثيفة جدا بالسكان في المنطقة. ويواصل بلدي دعم وتيسير عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود.

أما فيما يتعلق بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، فاسمحوا لي أن أسجل النقاط التالية التي تتطلب اهتمامنا الجماعي.

نقر بالتركيز على توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في سورية، بما في ذلك مشاريع الإنعاش المبكر. بيد أنه من الضروري أن تشمل هذه المشاريع جميع المحتاجين بدون أي تمييز. ولن نسمح للنظام والمنظمات الإرهابية بإساءة استخدام هذه المسألة بسبب مصالحها الضيقة.

فيما يتعلق بالوصول عبر خطوط النزاع، اسمحوا لي أن أذكر أعضاء المجلس بأن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) يسلط الضوء على البلد بأسره. وينطوي ذلك على عمليات عبر خطوط النزاع إلى الشمال الشرقي أيضا، بما في ذلك إلى مناطق، مثل رأس العين وتال أبيض، حيث يبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن احتياجات ملحة. وللأسف، فإن نداءاتنا بشأن الحاجة إلى القيام بعمليات عبر الحدود إلى تلك المنطقة لم تلق آذانا صاغية لمدة سنتين تقريبا. ولم يتم حتى الآن تطعيم أي شخص في المنطقة ضد كوفيد - ١٩. نكرر دعوتنا إلى ذلك ونطلب بدء عمليات التطعيم بالوصول عبر خطوط النزاع إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن.

أما بالنسبة للوصول عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي، فقد أعطت تركيا موافقتها بالفعل على خطة برنامج الأغذية العالمي في ٢ تموز/يوليه، التي تتوقع إرسال بعثة من حلب إلى سرمدا، إدلب. خلال شهر آب/أغسطس، أبلغنا برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن استعدادنا للقيام بالمهمة والتزمنا بتقديم ضمانات أمنية لإنجازها بنجاح. ونتوقع أيضا من الأطراف المعنية أن تقدم الضمانات الأمنية اللازمة وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع الأعمال الاستفزازية.

نتوقع أن يكون للزخم الذي نشأ عن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) أثر إيجابي على الجبهة الإنسانية، وأن يكون له أيضا أثر على المسار السياسي. وما زلنا ندعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراع السوري بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). غير أن العملية السياسية لا تتقدم بطريقة مرضية. وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها السيد بيدرسن خلال الأشهر الماضية، لم تعقد الجولة السادسة للجنة الدستورية بسبب عرقلة وفد النظام. ومن الحتمي احترام اختصاصات اللجنة وقواعدها الأساسية.

على الرغم من محاولات النظام لإخراج اللجنة الدستورية عن مسارها، نثني على المشاركة البناءة المستمرة للمعارضة. ونحث المعارضة على الحفاظ على هذا النهج الإيجابي. وما برحت اللجنة الدستورية العنصر الملموس الوحيد في العملية السياسية. ونكرر

دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية بأن تتخذ نفس الموقف البناء تجاه اللجنة الدستورية من أجل إحراز تقدم موثوق على المسار السياسي.

تشكل عملية أستانا جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي في سورية. وركَّز الاجتماع السادس عشر لعملية أستانا، الذي انعقد في نور سلطان في الشهر الماضي، على العملية السياسية والتطورات في الميدان. وستواصل تركيا مساعيها لضمان استمرار مساهمة عملية أستانا في تسوية الصراع السوري.

لا تزال الحالة في الميدان تبعث على القلق. ويساورنا قلق عميق إزاء ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين. إن حماية المدنيين تكتسي أهمية قصوى. وقد صعَّد النظام من انتهاكاته لوقف إطلاق النار في الشهرين الماضيين. وخلال تلك الفترة، قُتل أكثر من ٥٠ مدنيا. ويجب وقف الهجمات التي تستهدف المدنيين. وإذا ما استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار، فإن إنهاء الصراع من خلال التوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف سيظل غاية بعيدة المنال.

بعد عقد من المعاناة والخسائر الهائلة، من الواضح أن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع السوري يتمثل في الحل السياسي. إن الاستمرار في البحث عن حل عسكري حتى يومنا هذا أمر وهمي. وإن محاصرة المدن ومهاجمة المدنيين وقمعهم لن تؤدي إلى نتائج. وفي هذا السياق، فإن شن الهجمات على المدنيين في درعا غير مقبولة وينبغي أن تتوقف فورا. ويجب منح الموافقة على إيصال المساعدات الإنسانية على جناح السرعة لجميع السوريين المحتاجين.

يشكل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب تهديدا رئيسيا آخر لأمن سورية. إن هذه المنظمة الإرهابية وفرعها، قوات سورية الديمقراطية، يستهدفان المدنيين وقمعهم على نحو متزايد. ونكرر دعوتنا إلى الأمم المتحدة بأن تجري تحقيقا في هجوم ١٢ حزيران/يونيه الذي شنه حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب على مستشفى الشفاء الذي تدعمه الأمم المتحدة في عفرين. وتهدف هجماته المستمرة على عفرين إلى منع عودة المجتمعات المحلية إلى تلك المدينة، التي أصبحت أكثر استقرارا بعد تطهيرها من الإرهابيين. ويجب على المجتمع الدولي ألا يلتزم الصمت إزاء الهجمات التي يشنها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب بالتواطؤ مع النظام.

أما فيما يتعلق بتعطيل المياه في محطة مياه علوك، فإن أسباب المشكلة ليست معروفة جيدا لوكالات الأمم المتحدة فحسب، بل إنها ترد بوضوح أيضا في تقارير الأمين العام ذات الصلة. يتم توفير المياه من محطة مياه علوك إلى منطقة الحسكة من خلال مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الكهربائية القادمة من سد تشرين. وتتعمد وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني قطع التيار الكهربائي عن محطتي رأس العين وتل أبيض من سد تشرين مرورا بمحطتي كهرباء مبروكة والدرباسة، وهي المصدر الوحيد للطاقة الكهربائية في المنطقة. وتمكنت فرق الإصلاح بتنسيق من روسيا من الوصول إلى المحطة اعتبارا من ٢٧ تموز/يوليه. وفي الآونة الأخيرة، زار فريق تقني المنطقة في ١٨ آب/أغسطس.

إن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب منظمة إرهابية تقصف المستشفيات والمناطق المدنية، وتجند الأطفال، وتقتل بلا رحمة، وتعرقل عودة السكان المحليين. ومن غير المقبول دعم هذا الكيان الإرهابي بحجة محاربة داعش. وهذا الدعم يوجه بوقاحة نحو قمع السوريين المحليين، ويُمَكِّن من ارتكاب الأعمال الإرهابية. وستواصل تركيا حربها الحازمة ضد جميع المنظمات الإرهابية، بما في ذلك داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

ما انفك السوريون منذ أكثر من عقد من الزمان، يعانون من مآسٍ بلغت حدا يتجاوز ما يتصوره المرء. لقد أصبحت سورية إلى حد بعيد أخطر كارثة إنسانية في هذا القرن. إن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام مسجلة بشكل جيد وتتطلب خطوات فورية نحو المساءلة الكاملة. ومن بين تلك الجرائم، الهجوم بالأسلحة الكيميائية في الغوطة، ربما أكثر الأحداث قتامة في الصراع السوري. وبمناسبة الذكرى الثامنة لهذا الهجوم المروع، ندين بشدة تكرار استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية في الغوطة وأماكن أخرى. ونكرر دعوتنا القوية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد.

لن يتمكن النظام، باستعمال الأكاذيب التي سمعناها من فورنا، من تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الفظائع التي يرتكبها. وستواصل تركيا معالجة معاناة الشعب السوري والعمل على تحويل سورية إلى بلد مسالم ومستقر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نذكر بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) الذي دعا مجلس الأمن من خلاله جميع الدول الأعضاء إلى الاستجابة بخطوات عملية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب السوري.

من الجوهري أن المجلس قد أقر أيضا بأن الأنشطة الإنسانية أوسع نطاقا من الاقتصار على تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين، وينبغي أن تشمل دعم الخدمات الأساسية من خلال مشاريع الإنعاش المبكر للمياه، والصرف الصحي، والصحة العامة، والتعليم، والمأوى.

وبالنظر إلى أن الجزاءات غير القانونية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض البلدان على سورية من بين الأسباب الرئيسية للحالة الإنسانية الراهنة في ذلك البلد، فإن المجلس، باستخدامه لمصطلح "خطوات عملية"، يدعو حرفيا، ولو ضمنيا، إلى رفع هذه الجزاءات، على أضعف الإيمان في المجالات المتصلة بمشاريع الإنعاش المبكر. ومع ذلك، يجب عدم إساءة فهم تلك الدعوة كما لو أن الجزاءات المفروضة على قطاعات أخرى مقبولة، أو أن مساعدة سورية في مجالات أخرى، لا سيما جهود إعادة الإعمار، أقل أهمية.

وإذ أن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) هو نتيجة حل وسط، بما في ذلك من جانب البلدان الرئيسية التي تفرض هذه الجزاءات، فإننا نحثها على الوفاء بوعودها وإلى أخذ التزاماتها بموجب ذلك القرار مأخذ الجد ورفع جميع الجزاءات غير القانونية المفروضة على سورية فورا وبشكل كامل.

إن إزالة الجزاءات الانفرادية، في حالة وصفها المجلس بأنها حالة طوارئ إنسانية معقدة، أمر ضروري أيضا بالنظر إلى أن الجزاءات تقوض بشكل خطير كفاءة العمليات الإنسانية في سورية التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وبما أن معظم العمليات الإنسانية تتم من داخل سورية، تمشيا مع النداء الوارد في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، يجب تحسين المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس، بما في ذلك من خلال زيادة كبيرة في المساعدات المخصصة وضمان أن تكون متناسبة مع حجم السكان الذين يعيشون في المناطق التي تغطيها هذه العمليات.

وبالمثل، نحيط علما على نحو إيجابي بالطلب المقدم إلى الأمين العام بتقديم تقرير يتضمن معلومات مفصلة عن العمليات عبر الحدود، بما في ذلك آلية التوزيع والشركاء العاملين وحجم وطبيعة المواد التي تم تسليمها. ويجب أن يؤدي ذلك إلى معالجة إحدى النقاط المفقودة في المساعدة الإنسانية عبر الحدود، وهي انعدام الشفافية. وعلى أية حال، يجب استخدام الآلية العابرة للحدود بالكامل وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية الطارئة ويجب ضمان عدم استخدام الآلية، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتقديم أي دعم للجماعات الإرهابية داخل سورية.

ويمكن أن تكون للتنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي يتجاوز تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب السوري، آثار إيجابية على مجالات أخرى ما يؤدي إلى نزع الصبغة السياسية عن المساعدة الإنسانية وإيجاد مستوى معين من الثقة والاطمئنان، وهو أمر مطلوب لمزيد من التعاون من أجل التسوية السلمية للأزمة.

وفي ذلك السياق، نعيد تأكيد موقفنا المبدئي بأن الأزمة السورية يجب أن تسوى سلميا ووفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية وتسوية النزاعات الدولية سلميا.

ولإيجاد أسس تؤدي إلى إنهاء النزاع في سورية، يجب على جميع القوات الأجنبية غير المدعوة مغادرة البلد من دون أي شرط مسبق أو تأخير ويجب مواجهة الجماعات الإرهابية. وبنفس القدر من الأهمية، يجب على المجلس أن يجبر النظام الإسرائيلي على وضع

حد فوري لأعماله العدوانية ضد سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. فهذه الممارسات المغامرة تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، مهددة السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إننا نؤيد، إلى جانب الأعضاء الآخرين في صيغة أستانا، عمل اللجنة الدستورية الذي يجب أن يستمر وفقا للنظام الداخلي للجنة ومن دون تدخل أجنبي أو جداول زمنية مفروضة من الخارج. ونأمل أن يبدأ الاجتماع القادم للجنة قريبا. وإذ أننا ملتزمون باستعادة وحدة سورية وسلامتها الإقليمية، سنواصل جهودنا لمساعدة حكومة وشعب سورية في التغلب على التحديات الهائلة التي يواجهانها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن للرد على الأسئلة المطروحة والتعليقات التي أبديت.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن وممثلي سورية وتركيا وإيران وكذلك السيد عرقسوسي، على بياناتهم. لقد استمعت إليها بعناية فائقة ودونت ملاحظاتي.

وأود أن أبدأ بتكرار أنني أقدر ما نتلقاه من دعم تقديرا عاليا. ولكن على الرغم من كل ذلك الدعم، كما أوضحت في بياني اليوم، تثير الحالة في الميدان قلقا متزايدا. وآمل أن أحصل من خلال الدبلوماسية التي سأجريها خلال الأسابيع القليلة القادمة، بحلول موعد إحاطتي المقبلة للمجلس في نهاية أيلول/سبتمبر، على بعض الأخبار الإيجابية.

وقد اخترت في ملاحظاتي الحالية عدم الخوض في تفاصيل كثيرة عن بعض المسائل التي أعمل عليها، ولا سيما فيما يتعلق باللجنة الدستورية. وإذا جاز لممثلة المكسيك أن تتقبل، فإنني أطلب أن أرد على سؤالها في إحاطتي الشهر المقبل، في أواخر أيلول/سبتمبر.

وآمل أن نتمكن خلال الفترة المقبلة، بدعم من المجلس وتعاون الحكومة السورية والمعارضة على السواء، من حل الخلافات القائمة حتى نتمكن من الالتقاء والبدء ليس فقط في إعداد دستور جديد للشعب السوري بل كذلك في صياغة دستور جديد له. وكما أوضح العديد من أعضاء المجلس في بياناتهم اليوم، فإن تلك مهمة للشعب السوري وحده. ومع ذلك، فإنها تتطلب أن يتوصل الطرفان في اللجنة الدستورية – أي الممثلون الذين رشحتهم الحكومة السورية والممثلون الذين رشحهم الائتلاف الوطني السوري المعارض – إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما.

وآمل أن يكون ذلك ممكنا، كما قلت، في المستقبل غير البعيد. وأتطلع إلى العودة إلى المجلس في أواخر أيلول/سبتمبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد بيدرسن على ما قدمه من إيضاحات.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث للرد على الأسئلة المطروحة والتعليقات التي أبديت.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أعتقد أنه ليس لدي سوى مسألتين صغيرتين للرد عليهما.

طلبت ممثلة الولايات المتحدة تعليقاتي بشأن كيفية تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية، في مستهل المناقشة. لدي بعض الاقتراحات هنا.

ولعل أكثرها إلحاحا، كما هو واضح، هو وقف الأعمال العدائية الذي ناقشناه جميعا اليوم. فلا يزال النزاع النشط في سورية، تماما كما هو الحال في البلدان الأخرى التي ناقشناها في هذه القاعة، يعرض المدنيين للخطر ويحد من إمكانية الوصول بطريقة واضحة جدا. وسيكون تخفيف القيود الإدارية، بالطبع مرة أخرى في سورية، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، أمرا مفيدا كذلك. وإنني واثق كذلك من إمكانية تبسيط عمليات التقييم والتسليم والرصد – وفي الواقع جميع أجزاء عملية إيصال المساعدة الإنسانية والحماية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن لامركزية وجود الأمم المتحدة في سورية ساعدت على زيادة فرص الوصول. وسنتطلع إلى رؤية كيف يمكن توسيع نطاق ذلك خلال زيارتي في الأسبوع المقبل. وبالمناسبة، أنا ممتن جدا لحكومة سورية وسعادة السيد صباغ على الترحيب الذي أتطلع إليه في دمشق بعد أيام قليلة من الآن.

كما كانت هناك تساؤلات حول خطط إنشاء قافلة عابرة لخطوط التماس، وفي الواقع، كانت هناك إشارة إلى قافلة محتملة من ذلك القبيل من قبل برنامج الأغذية العالمي. وكل ما يمكنني قوله في هذه المرحلة هو أننا لم نحصل على اتفاق نهائي من جميع الأطراف، ولكننا ما زلنا نتفاوض. وكنت آمل في الحصول على أخبار أفضل اليوم في هذا الصدد، بمعنى إحراز بعض التقدم، ولكننا ما زلنا نتفاوض. ولا تزال هناك اضطرابات وعنف وحاجة إلى إزالة الألغام، التي ما زلنا نعمل على محاولة تسويتها، على أمل أن يتم ذلك قبل أن نصل إلى هناك.

وفي الختام، بشأن قافلة درعا، التي أعتقد أن ممثل المملكة المتحدة سأل عنها، لا يسعني إلا أن أكرر ما قاله السيد عرقسوسي عن الهلال الأحمر العربي السوري. وليست لدي أي مستجدات أخرى بشأن تلك المسألة. وكما ناقشنا هنا، نأمل أن نتمكن من الدخول في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على ما قدمه من إيضاحات.

وأعطي الكلمة الآن للسيد عرقسوسي للرد على الأسئلة المطروحة والتعليقات التي أبديت.

السيد عرقسوسي (*تكلم بالإنكليزية*): ليس لدي الكثير لأضيفه، ولكن أود أن أجدد الدعوة إلى تحسين فرص الوصول إلى المنظمات الإنسانية في سورية وتقديم المزيد من الدعم لها. وبطبيعة الحال، لا نعتقد أن عملنا سيحل النزاع، فهو نزاع سياسي ويحتاج إلى حل سياسي.

ونود من الحكومات المانحة والأعضاء الدائمين وغيرهم من أعضاء مجلس الأمن أن ييسروا عملنا. فرغم أن الجزاءات والتدابير التقييدية موضوعة على الورق، فإن لها مع ذلك أثراً كبيراً على أرض الواقع. ولا تريد المصارف والموردون، الخائفون، تحويل أموال إما بسبب خوفهم أو لأنهم لا يفهمون الجزاءات. وقد طلبنا في مناسبات عديدة شرح الجزاءات للمصارف والشركات المالية وغيرها من الشركات في القطاع المالي حتى يفهموا أن العاملين في المجال الإنساني لا يخضعون للجزاءات.

ونتطلع إلى زيارة السيد غريفيث التي نأمل أن تتم في الأسبوع المقبل. وعندها، سنتمكن من العمل معاً لزيادة إمكانية الوصول وتقديم المزيد من الدعم للناس في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد عرقسوسي على ما قدمه من إيضاحات.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.